# تطور العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية وتداعياتها على دول الجوار العربي (١٩٩١ - ٢٠٠٦)

عبد الناصر محمد سرور(*)
إبراهيم يوسف أحمد عبيد(**)

## ١ - مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول إدراك عوامل استمرارية تطور العلاقات الإسرائيلية - التركية، في خلال المدة ١٩٩١-٢٠٠٦، في المجال العسكري، بالرغم من تزايد المصالح التركية في المنطقة العربية، وما سوف تسببه هذه العلاقات من ضرر لهذه المصالح. ولكن نتيجة حالة الضعف والانقسام الذي أصاب النظام العربي، وحاجة تركيا الملحة إلى دور النفوذ اليهودي المؤثر في صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، فضلا عن عد إسرائيل وتركيا ضمن إطار البيئة العربية المعادية؛ فإن هذه العوامل أسهمت في استمرارية العلاقات الثنائية العسكرية، في خلال فترة الدراسة.

## ٢ - أسئلة البحث (الفرضيات):

سعى البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ - كيف توثقت العلاقات الإسرائيلية - التركية في المجال العسكري والأمني والاستخباري؟

---

(*) أستاذ العلاقات الدولية المشارك، جامعة الأقصى، غزة.
(**) محاضر بقسم التاريخ، جامعة الأقصى، غزة.

٢ - ما دوافع تطور العلاقات الإسرائيلية - التركية، وما أبرز مجالاتها؟

٣ - ما الأدوات التى اعتمدت عليها إسرائيل وتركيا فى تعزيز التعاون العسكرى الأمنى والاستخبارى؟

٤ - إلى أى مدى أثرت هذه العلاقات فى الأمن القومى العربى؟

وقد استند البحث إلى ثلاث فرضيات؛ هى:

- تطورات العلاقات الإسرائيلية - التركية، فى إطار تحالفات النظام الدولى الثنائى للقطبية؛ أى أن التقارب التركى - الأمريكى غالبا ما أثر إيجابيا فى العلاقات الإسرائيلية - التركية.
- كلما تعرض النظام الإقليمى العربى للضعف والانقسام، أسهم ذلك فى تقارب العلاقات الإسرائيلية - التركية.
- لعمق العلاقات الإسرائيلية - التركية فى المجال العسكرى؛ فإن ذلك انعكس سلبا على الأمن القومى العربى.

**٣- أهداف البحث:**

تمحورت أهداف البحث فى الآتى:

- تعرف أوجه التعاون العسكرى والأمنى، وتحليل الدوافع، وتعرف أبرز الأدوات المستخدمة.
- تعرف الأدوات التى اعتمدت عليها إسرائيل وتركيا فى تدعيم العلاقات العسكرية.
- تحليل تداعيات العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية على الأمن القومى العربى.

**٤- حدود البحث:**

تبدأ فترة البحث منذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٦، فقد شهد عام ١٩٩١ نشوب حرب الخليج الثانية التى كان لها تداعيات سلبية على النظام العربى، وفى الوقت نفسه تعاظم النفوذ الإسرائيلى - التركى، فى خلال عقد التسعينيات الذى شهد توقيع الاتفاق العسكرى الاستراتيجى بين إسرائيل وتركيا، فى مارس ١٩٩٦، وما تبعه من اتفاقيات أمنية متعددة، وما تخلل هذه الفترة من تغيرات على الصعيد الدولى، خاصة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

ويتناول البحث الآثار والنتائج الناجمة عن تلك العلاقات على الصعيدين: الإسرائيلى والتركى من ناحية، وعلى صعيد الأمن القومى العربى من ناحية أخرى.

**٥- منهجية البحث:**

اعتمد البحث على ثلاثة مناهج؛ هى:

١ - منهج السياسات الخارجية المقارنة؛ كونه يسهم فى فهم السلوك الخارجى للدول تجاه بعضها البعض، وذلك فى سياق مساعيها لتحقيق أهدافها، بالاعتماد على بعض الأدوات.

٢ - المنهج الاستقرائى التحليلى؛ كونه يتضمن دراسة دوافع الدول وأهدافها وأدواتها فى ممارسة سلوكها الخارجى، وعلاقاتها الدولية المتبادلة مع الأطراف الأخرى، كما يسهم فى التنبؤ بمستقبل السلوك الخارجى للدول.

٣ - استفاد البحث من أدبيات ما يسمى بـ"نظرية التحالفات" التى ترتكز على دراسة العلاقات الدولية بين الدول، من منطلق "المنفعة المتبادلة".

## مقـدمة:

تعـود جـذور العلاقـات الإسـرائيلية ـ التركيـة إلـى عـام ١٩٤٩، عنـدما اعترفت تركيا بإسرائيل؛ إذ أشار الرئيس التركى آنذاك (عصمت إينونو)، فى نوفمبر ١٩٤٩ إلى الاعتراف بإسرائيل قائلا: "لقد تم إنشاء علاقات سياسية مع دولة إسرائيل، ونأمل أن تصبح هذه الدولة عنصر سلام واستقرار فى الشرق الأوسط"[١]. ومنذ ذلك التاريخ أخذت العلاقات بين إسرائيل وتركيا تتطور بشكل متصاعد فى كل المجالات؛ إذ تم تبادل السفراء والزيارات بين المسئولين فى كلا البلدين، وعقدت اتفاقيات تجارية، وتم تبادل المساعدات الفنية والتقنية.

وتطورت العلاقات فى المجال الأمنى؛ إذ شهد عام ١٩٥٨ توقيع اتفاقية "الرمح الثلاثى" بين إسرائيل وتركيا وإيران التى نصت على تبادل المعلومات فى المجال الاستخبارى، وبموجب هذه الاتفاقية أنشأ الموساد الإسرائيلى مركزا استخباريا فى تركيا، مقابل التدريبات والمعونات التقنية المقدمة من الموساد إلى هيئة الاستخبارات التركية (MIT)[٢].

لذا؛ فإن العلاقات الإسرائيلية ـ التركية كانت فى مجملها تمس الأمن القومى العربى؛ إذ استغلت إسرائيل علاقة تركيا العدائية بالعالم العربى فى حقبة الخمسينيات والستينيات، فى تدعيم علاقاتها معها، ومن الأمثلة على ذلك تأييد تركيا العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، وتصويتها ضد استقلال الجزائر فى الأمم المتحدة عام ١٩٥٧، ودورها الفاعل فى حلف بغداد، وتعبيرها عن قلقها من الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٦١.

وفى عام ١٩٩٤ اتجهت إسرائيل إلى تطوير علاقاتها مع تركيا فى مجالات عدة، عبرت عنها اتصالات رفيعة المستوى بين مسئولى البلدين، من خلال الزيارات المتبادلة بين تل أبيب وأنقرة؛ إذ شكلت هذه الزيارات تطورا نوعيا فى طبيعة العلاقات التى توجت فى مارس عام ١٩٩٦ بتوقيع اتفاق "التعاون العسكرى الاستراتيجى" الذى يعد من أهم المستجدات ذات التأثير فى

المعادلة الأمنية فى الشرق الأوسط، وما يمثله هذا الاتفاق من خطر على الأمن القومى العربى[٣].

وقد نص اتفاق التعاون العسكرى الاستراتيجى على السماح بقيام الطائرات الإسرائيلية برحلات تدريبية فى الأجواء التركية، ومنحها الحق فى استخدام المطارات التركية، والقيام بمناورات عسكرية مشتركة بين البلدين، والتعاون فى مجال التصنيع الحربى. كذلك نص الاتفاق على قيام إسرائيل بصيانة الطائرات التركية من طراز F9، وقيام تركيا بصيانة الطائرات الإسرائيلية من طراز F16[٤].

وفى إطار هذا الاتفاق أبرمت عدة اتفاقيات فى مجال مكافحة الإرهاب، وتبادل الخبرات، وإصلاح الأنظمة المالية التركية، والاتصالات، والبريد، وكذلك إمكان إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين، ومشروع مياه السلام لنقل فائض المياه من تركيا إلى إسرائيل.

من ثم، أثمرت الجهود الإسرائيلية - التركية فى خلال المدة (١٩٩٠ - ١٩٩٥)، وأسهمت فى تطويرها مجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية، تمثلت فى بدء عملية السلام بين إسرائيل وبعض الدول العربية التى أسهمت فى رفع الحرج عن تركيا فى علاقاتها مع إسرائيل، وكذلك تفكك الاتحاد السوفيتى؛ وهو ما أدى إلى تراجع الدور التركى السياسى والعسكرى الملقى على عاتقه فى المنطقة، مع توسع حلف شمال الأطلسى الذى كانت تركيا تمثل أحد أركانه فى التصدى للمد السوفيتى الشيوعى، فضلا عن انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١، وتقلص العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعالم العربى، وظهور مشكلات سياسية داخلية وخارجية فى تركيا، وتزايد عمليات حزب العمال الكردستانى، وما نتج عنه من تأزم فى العلاقات التركية - السورية. كل ذلك أدى إلى حدوث تطورات إيجابية فى العلاقات الإسرائيلية - التركية لاسترجاع مكانتها ومركزها فى توازن القوى فى المنطقة؛ إذ توجت هذه العلاقات بتوقيع

اتفاق التعاون العسكرى بين البلدين فى فبراير ١٩٩٦ الذى أثار جدلا إقليميا كبيرا، خاصة من جانب الدول العربية والإسلامية؛ مثل: سوريا والعراق ومصر وإيران؛ إذ إنها وجدت فى هذا التحالف خطرا مباشرا موجها ضدها.

وقد مثل هذا التحالف انطلاقة جديدة فى العلاقات بين الدولتين فى المجال العسكرى والأمنى والاستخبارى الذى تجسد فى عقد اتفاقيات عسكرية مشتركة مدة ٥ سنوات قابلة للتجديد، وشملت جميع مجالات الأمن والدفاع. فقد نصت هذه الاتفاقيات - التى بلغت حوالى ٢٨ اتفاقية - على تبادل الخبرات العسكرية، بما يتضمنه ذلك من إجراء مناورات عسكرية جوية وبحرية، وتحديث القوات العسكرية، وإقامة مشاريع للصناعات العسكرية المشتركة، فضلا عن التعاون فى المجال الأمنى والاستخبارى.

لذلك يتناول البحث العلاقات العسكرية والأمنية بين إسرائيل وتركيا، فى خلال المدة من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٦، فى المجالات الآتية، إضافة إلى تداعيات هذه العلاقات على أمن دول الجوار العربى:

- تحديث القوات العسكرية.
- إقامة مشاريع مشتركة للصناعات العسكرية.
- إجراء مناورات عسكرية مشتركة.
- التعاون الأمنى والاستخبارى.
- تداعيات العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية على دول الجوار العربى.

**١- تحديث القوات العسكرية:**

رأت المؤسسة العسكرية العلمانية فى تركيا أن تعاونها العسكرى مع إسرائيل يمكن أن يحقق لها مجموعة من الأهداف الداخلية والخارجية، تتمثل

فى ممارسة الضغوط على النشاطات الإسلامية فى تركيا، خاصة بعد تسلم حزب السعادة الإسلامى الحكم بزعامة "نجم الدين أربكان"، مستفيدة من الخبرات الإسرائيلية فى هذا المجال، إضافة إلى مساعدتها على التصدى لنشاطات حزب العمال الكردستانى الذى عانت تركيا قيامه بعملياته المسلحة، ولا تزال حتى الآن. وكذلك مثلت فرصة لتركيا لممارسة الضغوط على الدول المجاورة لها؛ مثل: سوريا والعراق وإيران واليونان، لإجبارها على تقديم التنازلات فى القضايا والمسائل الخلافية بينهم وبينها، وقد عبر عن ذلك وزير الخارجية التركى الأسبق (حكمت جنتين) بقوله: "بسبب العوامل الجيوجغرافية والجيواستراتيجية، وموقع تركيا المجاور لدول معظمها غير مستقر؛ يجعلها فى مواجهة كثير من التحديات..."[٥].

هذه العلاقات ستجعل من تركيا قوة قادرة على مواجهة أية دولة معادية، فى حالة حدوث نزاع عسكرى معها على المستوى الخارجى، عوضا عن ذلك فإنها تشكل أيضا ورقة ضغط على تلك الدول لوقف ما تسميه تركيا "دعم المتمردين الأكراد"، كما هى الحال بالنسبة إلى سوريا[٦].

أما إسرائيل فقد عززت تحالفها مع تركيا طموحاتها فى فتح المجال أمام منتجاتها العسكرية؛ وهو ما أكده تصريح وزير الدفاع الإسرائيلى (إسحاق مردخاى) عام ١٩٩٦، فى أثناء زيارته إلى تركيا الذى قال فيه: "من منظورنا، فنحن نتطلع إلى منجم ذهب محتمل فى تركيا"[٧]. والواقع أن هذا التحالف يمثل وسيلة إسرائيلية لممارسة الضغوطات العسكرية على سوريا لتقديم تنازلات فيما يتعلق بهضبة الجولان السورية المحتلة، من خلال وجودها المكثف فى الأراضى التركية.

تأسيسا على ما سبق، وجدت تركيا فى تحالفها الجديد مع إسرائيل فرصة لها لتطوير قواتها العسكرية التى كانت تعانى ضعفا فى القدرات العسكرية فى مواجهة أسلحة الدمار الشامل، وضع نظام الاتصالات ووسائل النقل

الضرورية، فضلا عن أن أنواع الأسلحة التى يستخدمها الجيش التركى كانت قديمة، وتحتاج إلى تحديث وتطوير. ومن هنا جاء اتفاق تدريب القوات التركية عام ١٩٩٦ وتحديثها. ويتضمن التعاون فى مجال تدريب القوات ما يأتى[٨]:

- تحقيق التعاون على مستويات مختلفة، اعتمادا على أساس المبادلة فى ميادين خبرة الأفراد.
- الزيارات المتبادلة بين الأكاديميات العسكرية لدى الطرفين.
- تطبيقات التدريب والمناورات.
- إرسال مراقبين بهدف تتبع المناورات العسكرية لدى الطرفين.
- تبادل الموظفين لتأمين المعلومات فى الميادين العسكرية.
- الزيارات المتبادلة للسفن البحرية الحربية.
- التعاون فى مجال معامل الأفلام والصور الفوتوغرافية العسكرية.

لذلك وضعت إسرائيل وتركيا الخطط العسكرية لتطوير الجيش التركى، ليصبح قادرا على أن يكون فى طليعة الجيوش فى المنطقة. وقد شملت تلك الخطط إنفاق نحو ١٥٠ مليار دولار لتحديث الجيش التركى، فى خلال سنتين، ينفق منها نحو ٦٥ مليار دولار لتطوير سلاحها الجوى، ونحو ٦٠ مليار دولار لتطوير القوات البرية، ونحو ٢٥ مليار دولار لتطوير القوات البحرية[٩].

وتجدر الإشارة إلى أن تركيا تمتلك جيشا يبلغ تعداده حوالى نصف مليون جندى، ويمتلك ٤٣٠٠ دبابة و٤٥٠ طائرة، وهو يعد من أكبر الجيوش الموجودة فى منطقة الشرق الأوسط.

وعليه، فقد تبنت المؤسسة العسكرية والسياسية فى تركيا خططا متعددة لتحديث قواتها العسكرية، لأداء دورها بشكل مناسب؛ إذ خصص ١٠ مليارات دولار لتحديث مختلف الأفرع العسكرية فى خلال المدة (١٩٩٥-٢٠٠٤)[١٠]. فمنذ عام ١٩٩٦ اشترت تركيا أسلحة إسرائيلية بمبلغ ٣ مليارات دولار، وفى

منتصف عام ٢٠٠٤ تقدم الجيش التركى بقائمة جديدة من عقود التسلح من إسرائيل بقيمة ٨٠٠ مليون دولار، إلى جانب التعاون العسكرى بين الدولتين[١١].

ففى المجال البرى، سعت إسرائيل للحصول على عقد لتحديث القوات البرية التركية، خاصة سلاح الدبابات من نوع Patous M60 A3 ، وكذلك الدبابات من نوع M47.48 التى يقدر عددها بنحو ٤٠٠٠ دبابة. وفى هذا المجال اتفق فى عام ١٩٩٧ على أن تقوم إسرائيل بتحديث ٣٠٠ دبابة من نوع M1-60، وقد اشتملت عملية التحديث على تزويد تلك الدبابات بمدافع من عيار ١٢٠ملم، وأجهزة كمبيوتر لإدارة النيران، ومراقبة القذائف المطلقة، ومتابعة الأهداف، وتزويدها بأنظمة الرؤية الليلية لزيادة فعاليتها[١٢].

ومع وصول إيهود باراك إلى رئاسة الوزراء فى إسرائيل، فى أواخر عام ١٩٩٧، شهدت العلاقات العسكرية مع تركيا توسعا لافتا؛ إذ عقد الطرفان الاجتماع الأول لمجلس الأعمال العسكرى الإسرائيلى - التركى، وتم فى هذا الاجتماع وضع اللمسات الأخيرة لتنفيذ مشروع تحديث القوات العسكرية، وقد أعقب ذلك قيام الرئيس التركى سليمان ديميريل بزيارة إلى إسرائيل، عقد خلالها عددا من الصفقات العسكرية فى مجال تحديث الدبابات والمعدات التركية، وقد ذكر ديميريل فى خلال التقائه بالقادة العسكريين فى إسرائيل أن العلاقات العسكرية بين الدولتين تشهد تطورا ملحوظا كل يوم[١٣].

وفى شهر تموز/ يوليو ٢٠٠١ جرت محادثات بين إسرائيل وتركيا، حول التعاون الصناعى العسكرى، وتزويد الجيش التركى بصواريخ مضادة للدبابات، وطائرات بدون طيار، ونوع جديد من صواريخ جو - أرض "بواباى" حقيقية لتسليح الطائرات F16، وتحديث دبابات من طراز "بيتون"، للجيش التركى، كذلك تمت مناقشة التعاون بين الدولتين فى مجال الدفاع ضد الصواريخ (أرض - أرض)؛ إذ عرضت إسرائيل على الأتراك إقامة شبكة

إنذار إقليمية، تعتمد على منظومات رادار "أورين باروك" التى تعد جزءا من منظومة الدفاع للصاروخ "بيتس". وتبرز العلاقات التركية - الإسرائيلية فى التعاون بين الصناعات العسكرية، والمناورات العسكرية البحرية، والجوية المشتركة، ومناقشات مجموعات العمل، حول قضايا الأمن الاستراتيجية التى تجتمع مرتين فى العام، برئاسة مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلى، ونائب رئيس الأركان التركى. وقد قررت وزارة الدفاع عد العلاقات مع تركيا "علاقات استراتيجية". وتحتل تركيا المرتبة الثانية فى العلاقات العسكرية مع إسرائيل، بعد الولايات المتحدة الأمريكية[١٤].

وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، تميزت العلاقات العسكرية بين الجانبين بارتفاع حجم التنسيق والتعاون فى المجال العسكرى؛ ففى يناير ٢٠٠٢ قام وفد إسرائيلى يضم خبراء فى صناعة الصواريخ من طراز "آرون"، وخبراء فى وزارة الدفاع الإسرائيلية، بزيارة إلى أنقرة، فى إطار الجهود الإسرائيلية لاستمرار التعاون على تحديث الجيش والمعدات العسكرية التركية، وفى مارس من العام نفسه، قررت تركيا أن تعهد إلى شركة الصناعات العسكرية الإسرائيلية بتحديث ١٧٠ دبابة تركية من نوع M20 الأمريكية الصنع، مقابل مبلغ ٦٨٨ مليون دولار[١٥].

أما فى مجال تحديث القوات الجوية، فقد أدركت تركيا ضرورة تحديث أسطولها الجوى، لمواكبة التطورات العسكرية العصرية، على المستويين الإقليمى والدولى؛ إذ ركزت على تحديث طائراتها المقاتلة، خاصة طائرات F16 الأمريكية التى تعد العمود الفقرى لسلاح الجو التركى، إضافة إلى طائرات الفانتوم Phantom-F4[١٦].

ومن ثم، فقد بدأت الجهود الإسرائيلية لتحديث سلاح الجو التركى عام ١٩٩٣، فى أعقاب توقيع إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، لكن الاتفاق العسكرى الإسرائيلى - التركى الذى وقع فى ٢٤

فبراير ١٩٩٦ أتاح لإسرائيل إنتاج أجزاء من الطائرات التركية من طراز F16، وتحديث طائرات F5 التابعة للأسطول الجوى التركى.

وفى هذا المجال استطاعت إسرائيل أن تحصل على أول صفقة لتحديث الطائرات التركية من طراز "سوبر كوبرا" عام ١٩٩٥، وزودتها إسرائيل بشبكة متطورة للرؤية الليلية، وقد بلغت قيمة الصفقة آنذاك ١٢٠ مليون دولار. وفى فبراير ١٩٩٦ حصلت إسرائيل على عقد لتحديث طائرات الفانتوم التركية؛ إذ زودتها إسرائيل بأجهزة لمراقبة الحرارة فى محركاتها[١٧].

وفى عام ١٩٩٦ أيضا نجحت إسرائيل فى إقناع تركيا بقدرتها وإمكاناتها الفنية والتكنولوجية المتطورة، وأبرمت معها اتفاقية نصت على قيام الصناعات الجوية الإسرائيلية بتحديث ٥٤ طائرة من نوع فانتوم F4، بقيمة ٦٥٠ مليون دولار، وتتراوح مدة هذا الاتفاق بين ٦ - ٨ سنوات، سيتم خلالها تحديث تلك الطائرات وتزويدها بأجهزة ورادارات متطورة، وأجهزة ملاحية، وأنظمة للرؤية الليلية، إضافة إلى تركيب أجهزة حربية وإلكترونية بداخلها[١٨].

ويذكر الخبراء العسكريون أن التحديثات التى أجرتها إسرائيل على الطائرات والمعدات العسكرية التركية، يمكن أن تمد فى عمرها القتالى ما بين ١٥و٢٠ سنة؛ وهو ما سيجعلها قادرة على المناورة والقتال فى الليل، ويسهم فى تفوقها العسكرى والقتالى.

واللافت هنا، أن هذه الاتفاقات جاءت فى عهد أول حكومة إسلامية فى تركيا بزعامة نجم الدين أربكان المحسوب على التيار الإسلامى، وفى وقت شهدت فيه العلاقات التركية - السورية توترا وتأزما كبيرا، وصل إلى ساعة الصفر، بحشد الجيوش على الحدود، وقد علق أربكان على ذلك بأن هذه الاتفاقيات تخدم الاقتصاد التركى، علما بأن هذه الاتفاقيات كانت تمول من قبل البنوك الإسرائيلية، بضمانة من الحكومة الإسرائيلية، بهدف تشجيع تركيا وحفزها إلى المضى فى صفقاتها مع إسرائيل.

وكان وزير الدفاع التركى الأسبق (طرخان طيان) قد صرح فى إحدى زياراته إلى إسرائيل، فى منتصف عام ١٩٩٧، بأن الشركات الصناعية الإسرائيلية ستشارك فى المناقصة لتحديث ٤٨ طائرة تركية من طراز F5. ويذكر أن الشركات الإسرائيلية تقدمت بعروض للحصول على المناقصات، مع وجود شركات عسكرية فرنسية تقدمت للغرض نفسه، وكانت هذه المناقصة من نصيب الشركات الإسرائيلية[١٩].

وفى ديسمبر ١٩٩٧ قام وزير الدفاع الإسرائيلى إسحاق مردخاى بزيارة إلى تركيا، وقع خلالها على عقد يشمل تزويد ٤٨ طائرة تركية من نوع F5 برادارات متطورة، وأجهزة إلكترونية وأنظمة رؤية ليلية لتحسين مهماتها القتالية، مقابل ٧٥ مليون دولار[٢٠].

وقد شهدت العلاقات الإسرائيلية - التركية تطورا وتنسيقا كبيرا بين الجانبين، خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، ودخول تركيا فى منظومة الدول المحاربة "للإرهاب"؛ ففى يوليو ٢٠٠١ أجرى رئيس أركان الجيش الإسرائيلى شاءول موفاز فى أنقرة محادثات مع نظيره التركى حسين أوغلو ووزير الدفاع التركى صباح الدين جاكماك، تناولت تعزيز التعاون العسكرى بين الجانبين وتوسيعه، حتى يشمل تصنيع نسخ متطورة من الصاروخ "آرون"، فقد شملت المحادثات تزويد الجيش التركى بصواريخ مضادة للدبابات وطائرات بدون طيار ونوع جديد من صواريخ جو - أرض "بواباى" لتسليح الطائرات F16، وتحديث دبابات من طراز "باتون" للجيش التركى، كما نوقش التعاون فى مجال الدفاع ضد الصواريخ أرض - أرض؛ إذ عرضت إسرائيل على الأتراك إقامة شبكة إنذار مبكر تعتمد على رادارات "أورين باروك" التى تعد جزءا من منظومة الدفاع "بيتس"[٢١].

وقد استمر التعاون الإسرائيلى التركى فى مجال تحديث القوات؛ إذ شهد عاما ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، قيام إسرائيل بتحديث حوالى ٧٠ دبابة تركية من طراز

"باتون"، وتجهيزها بأحدث التقنيات التكنولوجية والدفاعية. وقد تمت تلك الصفقة فى خلال الزيارات التى قام بها القادة العسكريون بين البلدين فى هذه الفترة.

وقد شهد التعاون فى مجال تحديث القوات تراجعا فى سنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦م، بسبب السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وتمثلت فى وقف بعض العقود مع إسرائيل، فى مجال تحديث القوات، لكن التعاون بين البلدين بدأ يعود إلى طبيعته فى خلال الزيارات المتبادلة بين الطرفين؛ فقد قام نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت بزيارة إلى تركيا فى عام ٢٠٠٤، ثم قام رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان بزيارة إلى إسرائيل فى خطوة رأى فيها المراقبون توجها من الطرفين لتعزيز علاقاتهما الثنائية فى المجالات كافة.

**٢ - إقامة مشاريع مشتركة للصناعات العسكرية:**

أرادت إسرائيل من خلال تعاونها العسكرى مع تركيا فتح أسواق جديدة لمنتجاتها وصناعاتها العسكرية التى من شأنها أن توفر لها دخلا ماليا كبيرا فى مساعيها للحصول على معظم صفقات الأسلحة التركية ؛ لأن فى هذه المشاريع فرصة إسرائيلية ستؤدى إلى انتعاش الاقتصاد الإسرائيلى، خاصة أن هذه المشاريع والصفقات تقدر بملايين الدولارات، والاقتصاد الإسرائيلى يعتمد بشكل أكبر على الصادرات الإسرائيلية من الصناعات العسكرية.

من هنا امتد التعاون العسكرى الإسرائيلى - التركى ليشمل مجالا آخر، لا يقل أهمية عن المجالات السابقة، تمثل فى إنشاء مشاريع صناعية عسكرية مشتركة، بدءا من إجراء البحوث العسكرية، ووصولا إلى إنتاج الأسلحة الحديثة، فى إطار الشراكة العسكرية بين الجانبين، مع التركيز على الصناعات المهمة؛ مثل: صناعة الصواريخ وقطع الطائرات الحربية والدبابات.

ففى عام ١٩٩١ تشكلت مجموعة العمل الإسرائيلية - التركية التى اهتمت بإعداد برامج التعاون المشترك، وكان قائد سلاح الجو الإسرائيلى هرتسل برد ينفر قد زار تركيا، وبحث مع الجنرالات الأتراك سبل التعاون فى مجال الحرب على الإرهاب، وإسهام إسرائيل فى تحديث سلاح الجو التركى، إضافة إلى تطوير الصناعات العسكرية التركية[٢٢]. كما اتفق على السماح للطائرات الإسرائيلية باستخدام المطارات العسكرية التركية، بغرض التجسس على العراق[٢٣].

وفى سبتمبر ١٩٩٢ وقعت اتفاقية بين الصناعات العسكرية الإسرائيلية والتركية لصيانة الطائرات التركية من طراز فانتوم التركية، مدة خمس سنوات، وبمبلغ ٦٠٠ مليون دولار[٢٤].

وقد جرت مداولات ومناقشات إسرائيلية - تركية فى شهر أغسطس ١٩٩٦ حول تصنيع صواريخ "بوباى ٢"، وهو صاروخ جو - أرض، يتمتع بقدرة عالية فى ضرب أهدافه. وقد أثمرت هذه المداولات توقيع اتفاقية للتصنيع العسكرى المشترك لذلك الصاروخ فى مايو ١٩٩٧ فى خلال المحادثات المشتركة بين وزير الدفاع الإسرائيلى آنذاك (إسحاق مردخاى) ونظيره التركى (طرخان طيان)، وتضمنت بنود هذه الاتفاقية قيام الشركات العسكرية فى الدولتين بصناعة مئات من الصواريخ، بتكلفة مقدارها ٥٠٠ مليون دولار، وتم الاتفاق على أن يتم تسليم أول دفعة منها فى بداية عام ٢٠٠٠[٢٥].

كما شهدت العلاقات العسكرية بين الطرفين تطورات أخرى، شملت إنشاء مصنع مشترك لإنتاج الصواريخ الطويلة المدى من طراز "دليلة - Delilah"، ويصل مدى هذه الصواريخ ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ كم، وهى ذات محرك نفاث، لديه قدرة عالية على ضرب الأهداف وتدميرها[٢٦].

وقد تم الاتفاق على هذا المشروع بعد الزيارة التى قام بها رئيس هيئة الأركان فى الجيش الإسرائيلى أمنون شاحاك إلى تركيا فى أكتوبر ١٩٩٧[٢٧].

والواقع أن المتتبع للعلاقات فى مجال التصنيع العسكرى بين البلدين، يجد أن تركيا بذلت جهودا حقيقية لدى إسرائيل لإقامة مثل هذه المشاريع. وقد برز ذلك بوضوح فى أثناء الزيارة التى قام بها وزير الدفاع الإسرائيلى إسحاق مردخاى إلى تركيا فى منتصف العام ١٩٩٠ فى خلال لقائه مع القادة العسكريين الأتراك؛ إذ أكدت التقارير أن الطرفين بحثا فكرة إنشاء مشروع مشترك لإنتاج صاروخ "أرو- حيتس" المضاد للصواريخ، وتمكن الجانبان من الاتفاق على بدء إنتاج هذا الصاروخ الذى يمتاز بمقدرته العالية على اعتراض الصواريخ، من خلال اللوحة الإلكترونية الموجودة به، القادرة على التصدى للصواريخ عبر الأشعة فوق الحمراء التى تتبع اتجاه الصواريخ فى الجو، وفى مجال صناعة الصواريخ أيضا، سعت تركيا لإقناع إسرائيل بإنتاج الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، لمواجهة امتلاك الدول المجاورة لهذه الصواريخ؛ مثل: إيران وسوريا واليونان والعراق[٢٨].

وفى أكتوبر ١٩٩٥ اجتمع المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية (دافيد عفرى) مع قادة الجيش التركى فى أنقرة، لبحث المشاريع العسكرية التى تعمل الدولتان على تنفيذها فى تلك الفترة؛ إذ وقع الطرفان فى أثناء هذه الزيارة ثلاث اتفاقيات للتعاون العسكرى، تضمنت إنشاء ما سمى بـ"مجموعة العمل والتقويم الاستراتيجى"، وتهدف هذه المجموعة إلى تنسيق التعاون الاستراتيجى فى مجال الاستخبارات والمساعدات الإسرائيلية، لتنظيم الجيش التركى وتدريبه[٢٩].

أما فى مجال التصنيع العسكرى البرى، فقد بدأت تركيا الاهتمام بتطوير قواتها المدرعة، عن طريق إقامة مشروع مشترك مع إسرائيل لتصنيع دبابة "الميركافا"، وقد بحث هذا المشروع فى خلال الزيارة التى قام بها مستشار وزارة الدفاع التركية الجنرال "صدقى أورون" إلى إسرائيل، فى أواخر عام ١٩٩٧؛ إذ أكد المستشار أن تركيا مهتمة بشكل كبير بالدبابات الإسرائيلية من

نوع ميركافا، وقد عقد الطرفان صفقة ضخمة لإنتاج حوالى ٨٠٠ دبابة من هذا النوع، قدرت قيمتها بحوالى ٣,٢ مليارات دولار، ويعد هذا المشروع من أكبر المشاريع العسكرية بين البلدين[٣٠].

وفى أغسطس ١٩٩٦ أقام الجانبان مشروعا مشتركا لإنتاج طائرات بدون طيار، وأخرى بطيار؛ إذ توصلت الدولتان إلى إنتاج أول طائرة بدون طيار تزن ١٩٣٥ كجم، ولديها قدرة على التحليق فى الجو مدة ٨ ساعات على ارتفاع ٢٠ ألف قدم، مزودة بمعدات إلكترونية للرصد والمراقبة[٣١].

وفى خلال المدة ما بين عامى ١٩٩٩ و٢٠٠١ شهدت العلاقات العسكرية بين البلدين تطورا بارزا كميا ونوعيا، ومن الأدلة على ذلك قيام الصناعات الجوية الإسرائيلية فى عام ٢٠٠٠ بتصنيع قمر صناعى للتجسس من نوع (أفق) لحساب تركيا بمبلغ ٢٧٤ مليون دولار، مقابل حصول تركيا على صور من قمر التجسس الإسرائيلى (أفق٣)[٣٢].

وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ عقدت عدة مشاريع صناعية مشتركة بين إسرائيل وتركيا؛ مثل: إنتاج مشترك لصواريخ "دليلة" البالستية الإسرائيلية، وتزويدها بصواريخ "جو- جو" من طراز ٤ فايتون من إنتاج مصانع رافائيل الإسرائيلية، كما قدمت مقترحات إسرائيلية تتعلق بالتعاون المشترك على تحديث الطائرات التركية من طراز (F5)، وإنتاج ٢٠٠٠ دبابة، وأنظمة للإنذار المبكر "فالكون"، وكانت إسرائيل وتركيا قد اتفقتا على هذه المشاريع عام ١٩٩٧، وتم تجديدها عام ٢٠٠١[٣٣].

كما قام وفد إسرائيلى، ضم خبراء فى صواريخ أورن، ومسئولين من وزارة الدفاع الإسرائيلية، بزيارة أنقرة، وذلك استمرارا للتعاون التركى الإسرائيلى على إقامة مشروع صاروخى دفاعى لمواجهة احتمال هجوم صاروخى عراقى، وهو المشروع الذى أعطت الإدارة الأمريكية أنقرة الضوء الأخضر له بعد هجمات ١١ سبتمبر.

وفى هذه الأثناء تعكف شركات إسرائيلية وتركية على إقامة مشاريع عسكرية مشتركة بين البلدين فى مجال تصنيع الصواريخ وقطع غيار الطائرات من طراز F16 فانتوم.

ومن المتوقع أن تشهد العلاقات فى مجال الصناعات العسكرية المشتركة بين إسرائيل وتركيا تطورا فى السنوات القادمة، حسب قرارات المحللين والمراقبين العسكريين فى البلدين.

**٣- إجراء مناورات عسكرية مشتركة:**

فى أغسطس ١٩٩٣ زار قائد سلاح الجو الإسرائيلى (برد ينفر) تركيا، والتقى مع وزير الدفاع التركى، ورئيس هيئة الأركان، وقائد سلاح الجو، وبحث معهم الجهود الإسرائيلية الهادفة إلى تعزيز العلاقات العسكرية بين البلدين[٣٤]. وفى ديسمبر من العام نفسه زار دافيد عفرى (المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية) أنقرة مصطحبا معه وفدا من كبار قادة الجيش الإسرائيلى، واجتمع مع نظيره التركى، وهدفت الزيارة إلى الترتيب لصفقات عسكرية إسرائيلية إلى تركيا[٣٥]. وفى عام ١٩٩٤ عاد عفرى إلى تركيا للتنسيق والتحضير مع الأتراك لبدء المناورات العسكرية الجوية التى ستجرى فى مايو من ذلك العام، بين القوات الجوية للبلدين، وأجريت هذه المناورات، وجرى فى خلالها تزويد الطائرات التركية بالوقود من الجو، بوساطة الطائرات الإسرائيلية. وتعد هذه المناورات الأولى من نوعها بين الطرفين التى ادعت إسرائيل أن الهدف منها هو تشجيع مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى تركيا فحسب[٣٦].

وكذلك شهدت نهاية عام ١٩٩٤ توقيع اتفاق عسكرى آخر بين سلاحى الجو الإسرائيلى والتركى، وكان معهد الدراسات الاستراتيجية فى تل أبيب قد أعلن على لسان مديره مارتن جراو، أن هذا الاتفاق يدخل فى إطار استراتيجية

إقليمية وقائية، تمثلها إسرائيل وتركيا، ويمكن أن تكون قوة ردع لمواجهة أى هجوم قد تفكر فى شنه دول مثل إيران وسوريا والعراق.

وكان اتفاق التعاون العسكرى بين إسرائيل وتركيا قد نص فى أحد بنوده على إجراء مناورات وتدريبات عسكرية جوية وبرية وبحرية مشتركة. ففى مجال المناورات والتدريبات الجوية، شهد عام ١٩٩٦ تدريبات ومناورات عسكرية مكثفة ومنتظمة، ففى إبريل من العام نفسه جرت تدريبات جوية مشتركة، شاركت فيها ٨ طائرات إسرائيلية من طراز F16، حطت فى مطار "إكناس" التركى، واستمرت هذه التدريبات مدة أربعة أسابيع، وفى شهر يوليو ١٩٩٦ قامت ١٢ طائرة تركية بإجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع طائرات من سلاح الجو الإسرائيلى فوق الأجواء الإسرائيلية، وفى ديسمبر من العام نفسه استضافت إسرائيل طاقما من سلاح الجو التركى بطائراتهم فى قاعدة "نباطيم" الإسرائيلية فى النقب، وقامت هذه الطائرات بإجراء سلسلة من التدريبات الجوية مع الطائرات الإسرائيلية[٣٦].

وكان قائد سلاح الجو الإسرائيلى (أتيان بن إلياهو) قد حضر إلى تركيا فى أواخر شهر ديسمبر ١٩٩٦، واجتمع مع قادة الجيش التركى، وناقش معهم عددا من القضايا فى مجال التعاون العسكرى الجوى، وتزامنت زيارته إلى تركيا مع قيام الطائرات الإسرائيلية بطلعات تدريبية فوق الأجواء التركية، ووصف بن إلياهو التقارب العسكرى بين البلدين بأنه يسير بنجاح منذ أكثر من عام، وكانت التقارير العسكرية قد أشارت إلى أن التعاون الإسرائيلى - التركى فى مجال التدريبات والمناورات العسكرية الجوية عام ١٩٩٧، مكن الطائرات الإسرائيلية من القيام بـ ١٢٠ طلعة جوية فوق الأجواء التركية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الطائرات التركية التى قامت بالعدد نفسه من الطلعات فى الأجواء الإسرائيلية[٣٧].

واستمر التعاون العسكرى الجوى بين البلدين على الوتيرة نفسها عام ١٩٩٨، بل إنه اتخذ طابعا وبعدا جديدا، تمثل فى قيام الطائرات التركية بإجراء تدريبات فى المطارات الإسرائيلية، بدون مشاركة من الطائرات الإسرائيلية؛ إذ قامت ٦ طائرات تركية من طراز F16 بالتوجه إلى إسرائيل لإجراء تدريبات عسكرية، وتدريب الطيارين الأتراك على القيام بعمليات عسكرية وهجومية على أهداف وهمية لبطاريات الصواريخ، بعد أن شاركت فى مناورات وتدريبات جرت فى قاعدة "سدما" فى النقب بإسرائيل استمرت عدة أيام[٣٩]. وفى هذا الصدد وصف وزير الخارجية العراقى (محمد سعيد الصحاف) فى يناير ١٩٩٨ المناورات العسكرية بين إسرائيل وتركيا بأنها عمل استفزازى موجه ضد الأمة العربية[٤٠].

ويجدر بالذكر أن قيام سلاحى البحرية التركى والإسرائيلى بمناورات مشتركة فى المياه الدولية بالقرب من الشواطئ السورية (فى يناير عام ١٩٩٨)، وموافقة إسرائيل على تطوير الدبابات التركية بموجب اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الموقعة عام ١٩٩٦، تمت بعدما نجحت إسرائيل فى مساومة تركيا على جزء من مياهها[٤١].

ومع تولى "باراك" رئاسة الحكومة فى إسرائيل عام ١٩٩٩، أجريت مناورات عسكرية بين الطرفين؛ هى استمرار لسلسة المناورات والتدريبات الجوية المشتركة بين البلدين. وفى هذا الصدد أكدت مصادر فى وزارة الدفاع الأمريكية وجود اتفاق سرى إسرائيلى - تركى، لإقامة قاعدة جوية إسرائيلية فى شرق تركيا، بالقرب من الحدود السورية - العراقية، لتسهيل عمليات التجسس بين البلدين. وقد أكدت هذه المصادر أن هدف إنشاء القاعدة هو أيضا مراقبة الأجواء السورية والعراقية. ولعل ذلك كان من أسباب التوتر بين البلدين؛ إذ أعربت سوريا، على لسان وزير خارجيتها (فاروق الشرع) عام ١٩٩٩، عن قلقها العميق تجاه التعاون التركى - الإسرائيلى؛ فقد قال: "إن التعاون يراد منه

استفزاز الجيش السورى لخوض حرب نحن فى غنى عنها"[٤٢].

ويذكر أن المناورات الجوية المعروفة باسم "نسر الأناضول" التى جرت بين الدول الثلاث (إسرائيل، وتركيا، والولايات المتحدة) تستهدف تنمية القدرات على القيام بعمليات مشتركة بين هذه الدول، ووضع شفرات اتصال مشتركة يتم اتباعها فى المناورات القتالية، وذكر أنه سيتم فى خلال هذه المناورات استخدام أنظمة "أكميى" إسرائيلية الصنع التى اشترتها تركيا منها، وهى قادرة على نقل الرؤية والصورة فى وقت واحد من الطائرات فى أثناء تحليقها فى الجو إلى مراكز القيادة.

وفى يناير ٢٠٠١ كشفت التقارير أن طيارين إسرائيليين يتدربون فى منطقة الأناضول الوسطى على خطط تستهدف التحضير لقصف مفاعلات ذرية إيرانية، ويكثر الطيارون من التحليق فوق الحدود الإيرانية، وتعمل إسرائيل من خلال تعاونها العسكرى المكثف مع تركيا على الحصول منها على إذن باستخدام قواعد سلاح الجو التركى مستقبلا بوصفها مراكز انطلاق لطائرات سلاح الجو الإسرائيلى، لشن عمليات حربية ضد أهداف عسكرية استراتيجية فى إيران؛ لأن اتفاقية التعاون العسكرية الموقعة بين الطرفين فى ٢٤ فبراير ١٩٩٦ تسمح لإسرائيل باستخدام الأراضى التركية، ووضع ٨ طائرات حربية للمراقبة بصورة دائمة فى تركيا[٤٣].

وفى شهر يونيه ٢٠٠١ انتهت فى تركيا مناورات عسكرية ضخمة، شاركت فيها أسلحة الجو الأمريكية والتركية والإسرائيلية، على مدى أسبوعين، كانوا يتدربون فى خلالها يوميا على مختلف أنواع المهام القتالية الجوية بالقرب من مدينة قونيا[٤٤]، وفى هذه المناورة شاركت حوالى ١٠٠ طائرة؛ منها ١٧ طائرة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلى، ويقول المسئول فى جهاز الدفاع: "إن المناورة الجوية التى تعد الأولى من نوعها، تعبر عن الذروة التى وصلت إليها العلاقات المتقدمة بين الدولتين". وفى نظر وزارة الخارجية الإسرائيلية كان

لهذه المناورة الجوية مغزى آخر؛ فقد جرت فى ذروة الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضى الفلسطينية؛ أى أن حكومة تركيا لم تر فى المواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين سببا لتأجيل المناورة أو إلغائها، وهذا يعنى أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل قد اجتازت الاختبار بجدارة[٤٥].

أما فى مجال المناورات والتدريبات البحرية، فقد أكدت الاتفاقيات العسكرية والأمنية الموقعة بين الجانبين فى عام ١٩٩٦ ضرورة إجراء مناورات عسكرية مشتركة للقوات البحرية لدى البلدين، ففى مارس ١٩٩٧ أجرى وزير الدفاع الإسرائيلى إسحاق مردخاى محادثات فى أنقرة مع رئيس هيئة الأركان التركى؛ إذ اتفقا على إجراء مناورات بحرية مشتركة بين الجانبين، واتفقا على أن تطرح إسرائيل هذه الفكرة على الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها للمشاركة فى هذه المناورات على لسان وزير الدفاع الأمريكى آنذاك (وليم كوهين) الذى رحب بهذه الفكرة. وفى إبريل ١٩٩٧ زار وزير الدفاع التركى (طيان) إسرائيل لإعداد الخطط المتعلقة بإجراء المناورات البحرية. وقد أوكلت مهمة الإعداد لهذه المناورات لكل من رئيس هيئة الأركان التركى سيفيل باير، ووكيل وزارة الدفاع الإسرائيلى دافيد عفرى[٤٦]. وفى هذا الإطار، قامت ٥ سفن تركية على متنها نحو ١٠٠٠ ملاح من القوات البحرية التركية، ترافقها ثلاث فرقاطات وغواصة وسفن إمداد، بزيارة إلى ميناء حيفا، لكن هذه المناورات أجلت فى أعقاب وصول حزب الرفاه الإسلامى إلى الحكم فى تركيا بقيادة نجم الدين أربكان، وأجريت فى يناير ١٩٩٨، شاركت فيها القوات البحرية الإسرائيلية والتركية والأمريكية، بحضور الأردن بوصفه عنصرا مراقبا. وقد أطلق على هذه المناورات اسم "حورية البحر"[٤٧]، وقد شاركت فى هذه المناورات بخمس سفن، اثنتين من السفن الصاروخية الإسرائيلية من طراز (صاغر - ٥)، واثنتين من السفن التركية من طراز (يازول وزعفر) التى يبلغ وزن الواحدة

منها ٦ آلاف طن، إضافة إلى سفينة ثانية تابعة لسلاح البحرية الأمريكية، فضلا عن الحوامات والطوافات البحرية التابعة لتلك الدول. وقد استمرت هذه المناورات ١٠ ساعات، وكان الهدف المعلن منها هو التدريب على عمليات الإنقاذ، والبحث عن ثلاث سفن تطلب الاستغاثة من البحر[٤٨].

والواقع أن الهدف الأساسى من هذه المناورات هو إرهاب الدول المجاورة والمعادية لهذه الدول، خاصة سوريا والعراق وإيران واليونان، وقد بدا ذلك واضحا من خلال تعليق المسئولين فى هذه الدول حول هذه المناورات.

وفى عام ١٩٩٩ أجريت مناورات بحرية أخرى وفقا للمعايير التى جرت فيها مناورات "حورية البحر". وفى عام ٢٠٠١ أجريت عدة مناورات بحرية بين إسرائيل وتركيا بمشاركة الولايات المتحدة، ففى فبراير وصل باديدا يادى قائد القوات البحرية الإسرائيلية لبحث الاستعدادات الخاصة بالمناورات البحرية والثلاثية المعروفة باسم "حورية البحر"، وفى هذا الخصوص كشفت صحيفة "حريت" التركية معلومات حول طبيعة هذه المناورات، وقالت الصحيفة: إن مناورات عسكرية جديدة ستجرى فى شهر يونيو ٢٠٠١ بين إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة، وستقوم الطائرات الحربية الإسرائيلية والأمريكية بالاشتراك مع القوة الحربية التركية بمناورة طيران مشتركة بجانب القوات البحرية. وحسب الصحيفة فإن هذه المناورات ستسهم فى رفع مستوى القوات البحرية وتنمية قدراتها على القيام بعمليات إسناد ودعم وإنقاذ[٤٩].

وفى يناير ٢٠٠٣ بدأت إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة مناورات بحرية مشتركة قبالة السواحل السورية، تشمل التدريب على عمليات الإنقاذ والتنسيق بين القيادات العسكرية فى هذه الدول.

وفى سياق ما تقدم، حققت إسرائيل وتركيا فوائد عدة من وراء هذه المناورات، فقد أفادت تركيا من الخبرة الإسرائيلية فى المجال الجوى، لاسيما

أن إسرائيل تعد قوة يحسب لها حساب فى منطقة الشرق الأوسط، وهى تمتلك سلاحا جويا متطورا، كما أفادت تركيا من الطلعات الجوية التى قامت بها طائراتها الحربية فى الأجواء الإسرائيلية، والتى سمحت لها بالاطلاع على التجهيزات الإلكترونية الإسرائيلية المتطورة التى كانت القوات الجوية التركية تفتقر إليها، أما بالنسبة إلى إسرائيل فقد أتاحت لها هذه التدريبات الفرصة أمام طياريها للتدريب فى أجواء أوسع لم تكن متاحة لها من قبل، ومنحتهم الفرصة للتدريب على أهداف مستقبلية، بوصفها مهمات محتملة ضد إيران وسوريا؛ لأن الأجواء التركية تتشابه مع الأجواء السورية الإيرانية من الناحية الجغرافية.

**٤ـ التعاون الأمنى والاستخبارى:**

اشتمل التعاون الأمنى الاستخبارى بين إسرائيل وتركيا على المجالات الرئيسية الآتية:

- التعاون فى مجال ما يسمى "الحرب على الإرهاب" الذى يتمثل فى التطرف الإسلامى.
- متابعة التطورات العسكرية التى تحدث فى منطقة الشرق الأوسط والدول العربية والإسلامية المجاورة لإسرائيل وتركيا، خاصة إيران وسوريا والعراق.
- التعاون الأمنى الاستخبارى فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، فى منطقة الشرق الأوسط.
- التعاون فى مجال تحليل البيانات والمعلومات العسكرية والاستخبارية التى تهم البلدين.

وكان وزير الخارجية التركى حكمت تشينين قد صرح فى عام ١٩٩٣ قائلا: "إن بلاده ستتعاون مع إسرائيل فى المجال الاستخبارى ضد التوسع الإسلامى الأصولى، وستجريان تحريات استخباراتية عن إيران والعراق

وسوريا"[٥٠]. وفى عام ١٩٩٤ كشفت رئيسة الوزراء التركية تشيللر خطة يتم الإعداد لها مع جهاز الموساد الإسرائيلى، لتنفيذ عملية اغتيال زعيم حزب العمال الكردستانى عبد الله أوجلان. لكن العملية ألغيت بسبب بعض المشاكل الفنية. وفى مارس من العام نفسه وقعت الدولتان اتفاقية "الأمن السرية"، وهو ما أكده رئيس الدولة الإسرائيلى (عيزرا وايزمان) فى أثناء زيارته إلى تركيا، حين قال: "إن إسرائيل وتركيا ستتعاونان فى المجال الاستخبارى ضد الإرهاب". وفى زيارتها إلى إسرائيل فى العام نفسه وقعت رئيسة الوزراء التركية اتفاقية أمنية نصت على تبادل المعلومات الاستخبارية المتعلقة بحزب العمال الكردستانى؛ إذ سبقها إلى تل أبيب رئيس وكالة الاستخبارات التركية للغرض ذاته.

وكانت إسرائيل قد أرسلت فى نهاية عام ١٩٩٥ خمسين خبيرا من الاستخبارات العسكرية إلى تركيا، وقدموا للقادة العسكريين الأتراك الخبرة فى مجال محاربة ما يسمى بـ "الإرهاب والمنظمات المسلحة"، خاصة فى فلسطين ولبنان، ليستخدمها الأتراك فى محاربة الأكراد فى شمال العراق[٥١].

والواقع أن استمرار التعاون العسكرى والاستخبارى بين إسرائيل وتركيا يظهر مدى حرص الطرفين على تنسيق جهودهما من أجل إحباط أى إمكان عربى لمواجهة إسرائيل فى المستقبل؛ وهو ما شكل خطرا جديدا على أمن المنطقة واستقرارها، فأصبحت الدول العربية فى الشرق الأوسط بين فكى الكماشة الإسرائيلية والتركية.

ومن ثم، فقد أسفرت الجهود الإسرائيلية - التركية فى المجال الأمنى والاستخبارى، عن توقيع اتفاقية متعلقة بهذا الموضوع، فى فبراير ١٩٩٦، ضمن ملحقات الاتفاقيات العسكرية والأمنية بين الدولتين. وقد وقع هذه الاتفاقية ممثلون عن جهاز الموساد الإسرائيلى ووكالة الاستخبارات التركية العامة "ميت"[٥٢]. وفى أثناء الزيارة التى قام بها إسماعيل كردانى (رئيس هيئة

الأركان التركية) إلى إسرائيل فى المدة من ٢٤-٢٨ فبراير ١٩٩٧، أعلن أن الدولتين سوف تعملان على زيادة التعاون الاستخبارى بينهما. وفى هذا الإطار قام أمنون شاحاك (رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية) بزيارة إلى تركيا فى أكتوبر من العام نفسه؛ إذ ناقش مع نظرائه الأتراك سبل تقوية الجهود الاستخبارية.

وقد تجسدت مظاهر التعاون الأمنى والاستخبارى الإسرائيلى التركى فيما يتعلق بما يسمى "محاربة الإرهاب"؛ إذ تمثل ذلك فى النشاطات المشتركة لمقاومة التنظيمات الإسلامية الأصولية وحزب العمال الكردستانى. ومن الأمثلة الواضحة قيام خمسين خبيرا من الاستخبارات الإسرائيلية بزيارة تركيا فى مارس ١٩٩٥؛ إذ قدم هؤلاء الخبراء معلومات تتعلق بغزوها لمنطقة الحكم الذاتى فى كردستان العراق، إضافة إلى المعلومات الإسرائيلية التى قدمت للأتراك فيما يتعلق بالخبرات التى اكتسبتها إسرائيل فى محاربة التنظيمات الفلسطينية واللبنانية، بغية استفادة تركيا منها. وكانت إسرائيل قد أسهمت بفاعلية كبيرة فى القبض على زعيم حزب العمال الكردستانى (عبد الله أوجلان) فى بداية عام ١٩٩٩، بعد متابعة دقيقة لتحركاته ونشاطاته فى تلك الفترة[٥٣].

كما لعب التعاون الأمنى والاستخبارى بين الجانبين دورا مهما فى توفير الدعم والتأييد للمؤسسة العسكرية التركية، للضغط على نشاطات حزب الرفاه الإسلامى بزعامة نجم الدين أربكان؛ إذ قدمت إسرائيل معلومات استخبارية عن النشاطات الإسلامية فى تركيا وارتباطاتها الخارجية، وعلى أثرها مارست المؤسسة العسكرية التركية ضغوطا على أربكان، وأجبرته على تغيير مواقفه من إسرائيل. ولعل تبرير أربكان للاتفاقيات العسكرية التى وقعت بين حكومته وإسرائيل عام ١٩٩٦بأنها تخدم الاقتصاد التركى كان نتاج تلك الضغوط[٥٤].

وقد شهدت المدة بين ١٩٩٧ و١٩٩٩ تعاونا أمنيا واستخباريا كبيرا بين

إسرائيل وتركيا فى متابعة التطورات العسكرية لدول الجوار، خاصة إيران وسوريا والعراق، وذلك من خلال الزيارات واللقاءات والاجتماعات الدورية بين المسئولين العسكريين فى البلدين، فقد سعت الدولتان للحصول على المعلومات الاستخبارية لدول الجوار، من خلال لجان العمل المشتركة. وقد تجسد ذلك من خلال زرع محطات التجسس داخل الأراضى التركية، بالقرب من الحدود مع سوريا والعراق وإيران[٥٥]. ويذكر أن "أورى لوبرانى" المسئول عن ملف جنوب لبنان فى المخابرات الإسرائيلية قال: "لقد سمحت تركيا لإسرائيل باستئناف نشاطاتها السرية، لتعمل بحرية مطلقة فى الأراضى التركية، خصوصا فى منطقة ديار بكر جنوب تركيا؛ إذ زرعت إسرائيل فى هذه المنطقة أجهزة تصنت، لمتابعة ما يجرى فى سوريا والعراق"[٥٦].

وقد شكل التعاون الاستخبارى الجوى بين البلدين فى عام ١٩٩١ فرصة لإسرائيل للقيام بطلعات جوية فى الأجواء التركية، بالقرب من الحدود مع سوريا وإيران والعراق. وتشير المصادر إلى أن هذه الطائرات مزودة بأجهزة إلكترونية للتجسس؛ وهو ما يشكل مصدرا مهما للمعلومات الاستخبارية بين البلدين. كما أشارت التقارير إلى أن تركيا أنشأت فى عام ١٩٩٨ قاعدة جوية فى شرق الأناضول، من أجل استخدامها للأغراض الأمنية والاستخبارية عن الدول المجاورة، فضلا عن أقمار التجسس الإسرائيلية التى تزود تركيا بالصور والمعلومات عن النشاطات العسكرية لهذه الدول[٥٧]. وفى إطار التجسس وجمع المعلومات عن الدول المعادية، لجأت تركيا وإسرائيل إلى الاستفادة من الأقليات الموجودة فى تلك الدول، من خلال تجنيد هؤلاء لصالح الدولتين. فقد نجحت إسرائيل فى تجنيد فئات من الأكراد والتركمان فى سوريا، للعمل لصالحها. وقدمت إسرائيل إلى تركيا كثيرا من الأسرار العسكرية عن سوريا حول طائراتها ومعداتها وخططها العسكرية، كما زودت إسرائيل تركيا بمعلومات وصور جوية حصلت عليها إسرائيل عن طريق طلعاتها الجوية فوق جنوب تركيا، ومنها صور تتعلق بمصنع للغازات الكيماوية، يمارس نشاطه بشكل

سرى فى موقع مخفى تحت جبل بالقرب من الحدود مع تركيا[٥٨].

وقد شهدت المدة بين عامى ١٩٩٩ و ٢٠٠١ تطورا فى العلاقات الأمنية والاستخبارية، ففى عام ١٩٩٩ حصلت تركيا على مساعدة أمنية، ساعدت - كما ذكرنا - على القبض على زعيم حزب العمال الكردستانى (عبد الله أوجلان)، تبع ذلك عام ٢٠٠٠ إطلاق قمر صناعى للتجسس وجمع المعلومات عن سوريا وإيران، وفى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على مبنى التجارة فى الولايات المتحدة دخلت تركيا فى التحالف الدولى الذى شكلته الولايات المتحدة الأمريكية فيما يعرف بالحرب على الإرهاب، وقد استلزم ذلك زيادة التنسيق بين تركيا وإسرائيل ووضع الخطط الأمنية لمواجهة الأخطار على الدولتين.

وإجمالا، فإن المؤسسة العسكرية مضت قدما فى طريق تعزيز علاقاتها العسكرية مع إسرائيل، مدفوعة بعدة أسباب، وإن كانت قد شهدت فى سنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ توترا بسبب الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية، بسبب سياسات إسرائيل العدوانية ضد الشعب الفلسطينى التى نتج عنها تعليق بعض صفقات تحديث الأسلحة بين إسرائيل وتركيا، فى ظل حكومة العدالة والتنمية؛ أولها أن الولايات المتحدة رفضت التعاون المباشر مع تركيا، خاصة فى مجالات شراء قطع الغيار وصيانتها، وطلبت من الأخيرة التعاون مع إسرائيل فى هذه المجالات، ومن ثم فقد كانت مجبرة على هذا التعاون؛ وثانيها أن إسرائيل عرضت على تركيا مدها بالخبرة التكنولوجية العسكرية المتقدمة، وهذا الأمر لم تكن تستطيع الحصول عليه عن طريق آخر إلا بتكاليف باهظة من الناحية المالية؛ أما ثالث الأسباب فهو أنها رأت أن تعزيز العلاقات العسكرية مع إسرائيل يفيدها سياسيا فى كثير من المجالات، فهو يكشف رئيس الوزراء آنذاك (نجم الدين أربكان) أمام عناصر تياره السياسى الإسلامى، لبيان عجزه عن اتخاذ أية قرارات مصيرية فى المجال السياسى الخارجى، أو إيقاف

التوجهات التى تتعارض مع تصوراته الأيديولوچية من جهة، ويستفز القاعدة السياسية لحزب الرفاه الإسلامى التى تكن عداء شديدا لإسرائيل، بما يوسع الفجوة فيما بينهما، ويسهل على المؤسسة العسكرية إقالته من جهة أخرى، وهذا ما تم فعلا.

وقد شهد التعاون العسكرى بين إسرائيل وتركيا فى خلال حكم أربكان طفرة لم يشهدها قبل هذه الفترة وبعدها. وليس من المستبعد أن تتبع المؤسسة العسكرية المنهج نفسه مع الحكومة الجديدة من حزب العدالة والتنمية، سواء بهدف تحجيمها، أو لاختبار القوة، وجس النبض، أو استفزازها، أما ثالث الأسباب وآخرها؛ فيتعلق بأن رجب طيب أردوغان يحاول أن يظهر نفسه فى موقف المعتدل، وهو ما يعنى أنه لن يجرى أية تغييرات جذرية فى سياسة بلاده مع إسرائيل، ومنها تعاونها العسكرى، وهذا بالضبط ما أعلنه كبار أركان حزبه، وخص بالذكر إسرائيل، بما يعنى أنه لن يحدث أية تعديلات دراماتيكية على مسار هذه العلاقات، وإن كان هذا الأمر يمكن أن يحدث بالتدريج، خاصة أن خيار التعاون التركى مع إسرائيل كان مرتبطا بالصراع القديم داخل تركيا.

**٥ ـ تداعيات العلاقات الإسرائيلية ـ التركية على الأمن القومى العربى:**

من المعروف أن أى تحالف أو تعاون مع إسرائيل يدعم أمنها، ويعزز قوتها، ويخل بتوازن القوى فى منطقة الشرق الأوسط، لاسيما أن إسرائيل لا تريد أن ترى أمة عربية أو دولا عربية موحدة وقوية ومتطورة. وكذلك الحال بالنسبة إلى تركيا التى عارضت مع إسرائيل قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨، ولا تزال تقف ضد أى تطلع عربى للنهوض بوصفها قوة موازية فى الشرق الأوسط، من خلال تعزيز علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية بإسرائيل المدعومة أمريكيا.

ومما يثير قلق الدول العربية، ويزيد من مخاوفها، أن العلاقات الإسرائيلية- التركية ما زالت تثير ردود فعل، وتضع علامات استفهام أمام أى

تحرك وتطور فى العلاقات الإسرائيلية - التركية، لما لهذه العلاقات من تداعيات خطيرة تمس بالدرجة الأولى الأمن القومى العربى، وتهدد استقراره، خاصة أن هذه العلاقات تعززت بعد سلسلة من الاتفاقيات العسكرية والأمنية والاستخبارية التى وقعت باسم "مكافحة الإرهاب"، وتبادل المعلومات والخبرات، وهى فى الواقع تشكل خطرا وتهديدا مباشرا للأمن القومى العربى، يؤكد الرغبة القوية لدى إسرائيل وتركيا لوضع ترتيبات سياسية واقتصادية وعسكرية جديدة، لإقامة نظام إقليمى يتفق مع أجندة هاتين الدولتين، ويحقق التسوية، على حساب الحقوق العربية ومصير شعوبها.

تأسيسا على ما ذكر، حاولت الدراسة فى هذا المحور، إبراز تداعيات العلاقات الإسرائيلية - التركية على الأمن القومى العربى، خاصة على (العراق، وسوريا، ومصر)، وذلك على النحو الآتى:

**العـــراق:**

يعد العراق المتضرر الأول من أى تقارب إسرائيلى - تركى، وذلك لأهميته الاستراتيجية فى معادلة الصراع العربى - الإسرائيلى؛ إذ أدركت إسرائيل وتركيا أهمية العراق الجيوسياسية فى الحروب العربية الإسرائيلية، خاصة منذ حرب عام ١٩٧٣؛ لذلك فإن هذه العلاقات تشكل جملة من الأخطار على أمن العراق واستقراره عسكريا واقتصاديا ومائيا.

فعلى الصعيد العسكرى، شكلت هذه العلاقات إخلالا بالتوازن العسكرى والأمنى لغير صالح العراق، خاصة أن الشراكة العسكرية والأمنية بين إسرائيل وتركيا تعيد إلى الأذهان مرحلة الأحلاف التى شهدتها المنطقة فى الخمسينيات من القرن الماضى، وهو ما يؤكد وجود رغبة قوية لدى إسرائيل وتركيا فى وضع ترتيبات سياسية وعسكرية واقتصادية فى وجه أى تطور عراقى قادم[٥٩]، فضلا عن أن الاتفاقيات العسكرية والأمنية التى وقعت بين

الطرفين، ابتداء من اتفاق التعاون العسكرى فى مارس ١٩٩٦، وما تبعه من اتفاقيات أمنية واستخبارية على مدار السنوات اللاحقة التى تضمنت تحديث القوات العسكرية، وصيانة الطائرات، والمناورات العسكرية، فضلا عن إدخال الأنظمة الإلكترونية والمعلوماتية إلى الأسلحة الإسرائيلية والتركية - جعلت العراق غير قادر على متابعة تحديث قواته البرية والجوية والبحرية، خاصة فى ظل الحصار والعقوبات الدولية التى فرضت عليه منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠؛ وهو ما انعكس سلبا على أدائه العسكرى، وشكل عائقا كبيرا أمام تطوير قدراته العسكرية والتسليحية[٦٠].

كما ألقت العلاقات الإسرائيلية - التركية ظلالها على الأمن القومى العراقى؛ كونها مرتبطة بالاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، وسعيها لفرض ترتيبات أمنية وسياسية وإقليمية فى المنطقة. وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية عدة خطوات لدعم الطرفين، من خلال التدخل العسكرى التركى فى شمال العراق، والتغلغل الإسرائيلى السرى فى تلك المنطقة، وهو التغلغل الذى يراد منه تشجيع الأكراد على الانفصال عن العراق، بهدف إضعاف الحكومة العراقية[٦١]، واستغلال موارده وثرواته النفطية والمائية بعد أن صار العراق عاجزا عن فعل شىء، بسبب الحصار الدولى المفروض عليه من جهة، والحصار الإسرائيلى - التركى - الأمريكى المتمثل فى التحالف بينهم من جهة أخرى[٦٢].

منذ منتصف التسعينيات، خاصة بعدما اشتد الحصار على العراق، تعاظم النفوذ الأمنى الإسرائيلى فى منطقة كردستان العراق. وبالتنسيق مع جهاز الاستخبارات الأمريكى (C.I.A)، أضحت حالة الفراغ الأمنى واسعة. وبازدياد الخناق على بغداد ازدادت الأمور تعقيدا. وتقوم إسرائيل بتدريب مغاوير الأكراد، بهدف مراقبة الوسائل النووية الإيرانية[٦٣].

وفى هذا الصدد، كشفت صحيفة النيويوركر وجود اهتمام إسرائيلى

مكثف فى شمال العراق؛ إذ جاء فيها: "إن جهاز المخابرات الإسرائيلى (الموساد) مشغول بالعمليات العسكرية السرية بين الأكراد والإيرانيين والسوريين، إضافة إلى تدريب مغاوير الأكراد"[٦٤].

**سوريا:**

لقد تأثرت سوريا جراء العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية، وعدت تلك العلاقات تمثل خطرا موجها ضدها؛ لذلك قامت بعدد من الإجراءات لمواجهة هذا الخطر، وتوضيح الغاية الإسرائيلية والتركية من هذه العلاقات، وحث الدول العربية والإسلامية وتنبيهها، للتصدى لهذا الخطر الذى يهدد الأمن القومى عامة، كما سعت لتعزيز علاقاتها العسكرية والأمنية مع إيران واليونان؛ إذ وقعت مع اليونان اتفاقا عسكريا فى أواخر عام ١٩٩٥؛ سمح بموجب هذا الاتفاق لطائرات البلدين باستخدام مطاراتهما فى حال وقوع أى اعتداء عسكرى على أى منهما[٦٥]. وكانت سوريا قد استدعت السفير التركى لديها للاحتجاج، عقب توقيع الاتفاق العسكرى الإسرائيلى - التركى فى مارس ١٩٩٦؛ إذ أعلنت سوريا عن قلقها الشديد، وخيبة أملها، من السلوك التركى تجاه سوريا. وفى اجتماع له مع السفراء العرب فى دمشق فى إبريل ١٩٩٦، عبر عن ذلك نائب الرئيس السورى عبد الحليم خدام، بقوله: "إن التقارب الإسرائيلى - التركى هو الخطر الأكبر الذى يتهدد العرب منذ عام ١٩٤٨، وهو أخطر تحالف تشهده المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية"[٦٦]، كما أكد مساعد وزير الخارجية السورى عدنان عمران خطورة العلاقات الإسرائيلية - التركية، وانعكاساتها السلبية على العالم العربى، وعلى أمن دول المنطقة واستقرارها[٦٧]. كما نشطت الدبلوماسية السورية فى بناء جبهة عربية وإسلامية موحدة، لمواجهة التعاون العسكرى بين إسرائيل وتركيا، وعقدت عدة مؤتمرات لمواجهة هذا الخطر. وقد عبر وزير الخارجية السورى فاروق الشرع عن أن العلاقات الإسرائيلية - التركية من شأنها أن تودى إلى مواجهة عسكرية مع سوريا[٦٨].

وكانت الخارجية السورية قد وصفت المناورات العسكرية الإسرائيلية - التركية التى جرت فى عام ١٩٩٨، بأنها مؤشرات حرب، وتتنافى مع روح السلام، وأنها موجهة بالدرجة الأولى ضد سوريا[٦٩].

وفى نهاية عام ٢٠٠١، قام وفد إسرائيلى، ضم خبراء فى صناعة الصواريخ، من وزارة الدفاع الإسرائيلية، بزيارة إلى أنقرة، لإقامة مشروع صاروخى دفاعى، لمواجهة احتمال هجوم صاروخى سورى بدعم إيرانى، وهو المشروع الذى أعطت الإدارة الأمريكية أنقرة الضوء الأخضر له، وبدأت الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا تعمل على إنجاز هذا المشروع[٧٠].

**مصـــر:**

تنظر مصر إلى العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية المتنامية باعتبار أنها تمثل خطرا مباشرا يهدد دورها السياسى والإقليمى، ويستهدف أمنها العسكرى والاقتصادى، فهى حاضرة الوطن العربى، وحلقة الوصل بينه وبين العالم الخارجى، وقد لعبت - ومازالت تلعب - دورا محوريا فى الصراع العربى - الإسرائيلى.

فعلى الصعيد السياسى، ترى مصر فى العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية تقويضا لنفوذها العربى ودورها الإقليمى؛ لأن أى تقارب عسكرى إسرائيلى - تركى سيؤثر سلبا فى دور مصر فى الصراع العربى - الإسرائيلى. وقد ترجم ذلك إلى فعل فى خلال عام ٢٠٠٦،عندما حاولت تركيا أن تلعب الدور المنوط بمصر فى الصراع العربى - الإسرائيلى، من خلال استقبال قادة حماس، وإجراء محادثات حول إمكان الوساطة بين حماس وإسرائيل، من خلال تركيا، وقد كانت مصر تستأثر بهذا الدور من قبل، فضلا عن أن هذه العلاقات تعطى الطرف الإسرائيلى مزايا عسكرية چيوبوليتيكية فى حرية الحركة والمناورة فى المنطقة، على حساب الدور المصرى الذى كان صاحب هذا

النفوذ، وتحول دون لعب مصر دورا سياسيا فاعلا فى المنطقة[٧١]، خاصة أن هذه العلاقات ستزيد من التعنت الإسرائيلى فى مراحل التفاوض القادمة مع العرب؛ إذ كانت مصر فيها وسيطا عربيا فاعلا فى أغلب الأحيان، وستشجع إسرائيل على عدم تقديم أية تنازلات سياسية فى المرحلة المقبلة، حول أهم القضايا التفاوضية التى كانت مصر تحاول أن تلعب دورا فى جسر الهوة بين إسرائيل والأطراف العربية فى السنوات السابقة؛ مثل: الجولان، والقدس، واللاجئين، والمستوطنات، وحدود الدولة الفلسطينية المقبلة، وما تبقى من جنوب لبنان[٧٢].

أما على الصعيد العسكرى والأمنى، فقد أبدت مصر اهتماما واضحا بتطورات العلاقات الإسرائيلية - التركية، خاصة العسكرية منها؛ لما لها من تأثير سلبى فى العالمين العربى والإسلامى. وقد برز ذلك بوضوح من خلال الإدانة والانتقاد المصرى المستمر لأى تطور يجرى فى العلاقات بين إسرائيل وتركيا؛ لأن ذلك من شأنه أن يوتر الأجواء الأمنية فى المنطقة، ويؤثر سلبا فى الأمن القومى المصرى بخاصة، والعربى بعامة[٧٣].

وتبرز خطورة العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية على الأمن القومى المصرى، من خلال مقارنة الإنفاق العسكرى لكل من مصر وإسرائيل وتركيا ٢,١٣ و٦,٨٤ و٥,٠ مليارات دولار على التوالى، كما تبلغ المساعدات العسكرية الغربية لهذه الدول ٢,١٢ و٣,٠ و٦,٥٣ مليارات دولار على التوالى[٧٤]. ومن ثم، يمكن مقارنة ما تمتلكه هذه الدول من أسلحة، ومدى الاختلال بين مصر وإسرائيل وتركيا، وقد ساعدت الاتفاقيات العسكرية بين إسرائيل وتركيا على تكريس هذا الاختلال.

فقد تجسدت المخاوف الأمنية المصرية من هذه العلاقات، من خلال التصريحات التى أدلى بها الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك الذى أدان

الاتفاقيات العسكرية بين إسرائيل وتركيا، كما أدان المناورات العسكرية بينهما، ففى عام ١٩٩٦ قال الرئيس المصرى: "إن المخطط الإسرائيلى - التركى يعنى أن كل عربى سيكون مستهدفا فى هذا المخطط"[٧٥]. وكان مستشار الرئيس المصرى الدكتور أسامة الباز قد عبر عن انزعاج مصر الكبير من التقارب الإسرائيلى - التركى؛ إذ قال عنه: "إن من شأن هذا الفعل أن يؤدى إلى عدم الاستقرار، وربما إلى حرب فى الشرق الأوسط.. وهى تهدد مصالح الدول العربية"[٧٦]. أما وزير الخارجية المصرى الأسبق عمرو موسى، فقد وصفها بقوله: "إنها ظهرت فى وقت غير مناسب، وهى لا تساعد على الجهود الرامية إلى تحقيق السلام فى المنطقة"[٧٧].

وقد ازداد الاهتمام والقلق المصرى من هذه العلاقات، من خلال الزيارة التى قام بها الرئيس المصرى حسنى مبارك إلى تركيا، فى شهر سبتمبر عام ١٩٩٧، والتقى فيها بالرئيس التركى الأسبق سليمان ديميرال، ليبحث موضوع المناورات الإسرائيلية - التركية التى ستجرى عام ١٩٩٨. وكان وزير الخارجية المصرى آنذاك عمرو موسى قد أكد أن هذه المناورات تحمل رسالة سلبية، وتهدد أمن المنطقة واستقرارها (إشارة إلى الأمن القومى المصرى)[٧٨].

والواقع أن مصر تخشى أن تؤدى تطورات العلاقات العسكرية بين إسرائيل وتركيا إلى الإخلال بالتوازن الأمنى الإقليمى فى الشرق الأوسط لصالح إسرائيل وتركيا، على حساب الدول العربية؛ وهو مما يؤدى إلى زيادة التوتر بين العرب وإسرائيل من جهة، وبينهم وبين تركيا من جهة أخرى.

كما أنه من المحتمل - مستقبلا - أن يكون التوسع فى العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية على حساب تقلص حجم المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر لصالح تركيا، خاصة أن أحد أسباب تطوير علاقاتها بإسرائيل هو الحصول على المساعدات الأمريكية.

## الخلاصة:

فى سياق ما تقدم، اتضح أن العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية كانت تستهدف بالدرجة الأولى إخضاع المنطقة العربية للأجندة الإسرائيلية المدعومة أمريكيا. وقد وجدت إسرائيل فى توطيد علاقاتها الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية مع تركيا، وسيلة مهمة لابتزاز الدول العربية، خاصة المعادية لها (كسوريا والعراق). وقد عملت إسرائيل وتركيا جاهدتين من أجل إضعاف الدول العربية؛ بغية التأثير فى سلوكها السياسى ومواردها المائية. وقد بدا ذلك واضحا فى خلال المدة من ١٩٩٦ - ١٩٩٩؛ إذ شهدت العلاقات التركية - السورية تأزما كبيرا وصل إلى درجة حشد القوات على حدود البلدين، فضلا عن أن هذه العلاقات من شأنها أن تقوض أى مساع عربية لتحقيق تكامل اقتصادى عربى مستقبلا، خاصة فيما يتعلق بالسوق العربية المشتركة.

## نتائج البحث:

تطرق البحث إلى تطور العلاقات العسكرية والأمنية والاستخبارية بين البلدين إذ شهدت تطورا بارزا لم تشهده من قبل؛ تمثل فى توقيع الاتفاق العسكرى فى مارس ١٩٩٦؛ إذ لعبت المؤسسة العسكرية فى البلدين دورا مهما فى إنجازه، وتوسيع حجم الاتفاقيات العسكرية التى شملت تحديث الجيش التركى وتطويره، من خلال صيانة أسلحته، وتحديث معداته العسكرية (البرية، والجوية، والبحرية)، كما اشتملت أيضا على إقامة مناطق مشتركة للصناعات العسكرية؛ إذ أسهمت الخبرات التقنية والفنية والتكنولوچية الإسرائيلية فى إحداث نقلة نوعية فى الأداء العسكرى التركى. وقد برز ذلك بوضوح من خلال التهديدات التركية لسوريا والعراق، فى أواخر التسعينيات، بفعل التعاون العسكرى اللامحدود بين الجانبين. وقد حظيت الشركات الإسرائيلية بمعظم العقود العسكرية فى مجال صناعة الطائرات، وتحديث الدبابات والمعدات

العسكرية التركية؛ وهو الأمر الذى انعكس إيجابيا على الاقتصاد الإسرائيلى، من جهة أخرى، فقد أدى تطور العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية إلى زعزعة الأمن والاستقرار فى المنطقة لصالح إسرائيل وتركيا، كما حظى التنسيق فى المجالات الأمنية والاستخبارية على الاهتمام البالغ للبلدين التى ترجمته الاتفاقيات الأمنية والاستخبارية الهادفة إلى ملاحقة حزب العمال الكردستانى الذى بدأ عملياته العسكرية ضد تركيا عام ١٩٨٤، وأدت عملياته واشتباكاته مع الجيش التركى إلى مصرع أكثر من ٣٧ ألف شخص من الطرفين، على مدار العقدين الماضيين، فضلا عن محاربة ما يسمى بـ"الإرهاب"، والتجسس على الدول العربية والإسلامية فى المنطقة، خاصة سوريا، والعراق، وإيران.

**اعتمادا على ما سبق، فإن أبرز استنتاجات البحث، تكمن فيما يأتى:**

- إن الإضافة الأساسية التى شهدتها علاقات البلدين، فى خلال الأعوام العشرة الماضية (١٩٩٦ - ٢٠٠٦)، كانت تتركز فى الجانب العسكرى، وفى اتفاق التحالف الاستراتيجى الذى وقع بين الجانبين فى مارس ١٩٩٦، وهذا الأمر هو من اختصاص المؤسسة العسكرية، ومن ثم فإن وجود حكومة حاليا منتمية إلى حزب العدالة والتنمية - بغض النظر عن موقفها من إسرائيل - لن تلعب دورا رئيسيا فى وقف هذا التعاون الذى سوف يكون خاضعا لتوجهات المؤسسة العسكرية التى لا تضع أية أهمية لرغبات السياسيين وتصوراتهم، فهى يمكن أن تضع أهمية لرغبة الشارع التركى، حتى لا تفقد مصداقيتها لديه، وجزء كبير من شرعيتها قائم على احترام المواطنين لها، ومن ثم فإن ضغوط الشارع التركى يمكن أن تدفع هذه المؤسسة إلى مراجعة سياساتها تجاه إسرائيل.
- إن المؤسسة العسكرية التركية مضت قدما فى طريق تعزيز علاقاتها

العسكرية مع إسرائيل، مدفوعة بعدة أسباب: أولها أن الولايات المتحدة رفضت التعاون المباشر مع تركيا، خاصة فى مجالات شراء قطع غيار الأسلحة وصيانتها، وطلبت منها التعاون مع إسرائيل فى هذه المجالات. وثانيها أن إسرائيل عرضت على تركيا مدها بالخبرة التكنولوچية العسكرية المتقدمة، وهذا الأمر لم تكن تستطيع الحصول عليه عن طريق آخر إلا بتكاليف باهظة من الناحية المالية. أما ثالث الأسباب، فيكمن فى أن تعزيز العلاقات مع إسرائيل يفيدها سياسيا فى كثير من المجالات، فمن جهة كشف رئيس الوزراء آنذاك (نجم الدين أربكان) أمام عناصر تياره السياسى الإسلامى، لبيان عجزه عن اتخاذ أية قرارات مصيرية فى المجال السياسى الخارجى، أو إيقاف التوجهات التى تتعارض مع تصوراته الأيديولوچية من جهة، استفزاز القاعدة السياسية لحزب الرفاه الإسلامى التى تكن عداء شديدا لإسرائيل، بما يوسع الفجوة فيما بينهما، ويسهل على المؤسسة العسكرية إقالته من جهة أخرى، وهذا ما تم فعلا.

- شهد التعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل فى خلال فترة حكم نجم الدين أربكان (زعيم حزب الرفاه الإسلامى) طفرة نوعية لم تشهدها العلاقات بين البلدين من قبل. ومن ثم، فليس من المستبعد أن تتبع المؤسسة العسكرية النهج نفسه مع الحكومة الجديدة، سواء بهدف تحجيمها، أو لاختبار القوة، وجس النبض، أو استفزازها. والسؤال المطلوب الإجابة عنه هو: كيف سيرد رجب طيب أردوغان على هذا التحدى...؟

- إن رجب طيب أردوغان (زعيم حزب العدالة والتنمية) يحاول أن يظهر نفسه فى موقف المعتدل، وهو ما يعنى أنه لن يجرى أية تغييرات جذرية على سياسة بلاده تجاه إسرائيل، ومنها بالطبع

تعاونها العسكرى معها، وهذا بالضبط ما أعلنه أحد كبار أركان حزبه، وخص بالذكر إسرائيل، بما يعنى أنه لن تحدث أية تعديلات دراماتيكية على مسار هذه العلاقات، وإن كان هذا الأمر يمكن أن يحدث بالتدريج، خاصة أن خيار التعاون التركى مع إسرائيل كان مرتبطا بالصراع القائم داخل تركيا على خيار الهوية. وكان الداعون إلى خيار الهوية الغربية يرون أن ربط بلدهم بإسرائيل القلعة المتقدمة للعالم الغربى فى الشرق الأوسط - حسب رؤيتهم - يمكن أن يلعب دورا فى حسم هذا الخيار، على حساب خيار الهوية الإسلامية الذى سعى أربكان لفرضه. وسوف يسعى بالطبع أردوغان إليه، ولكن بصورة تدريجية. ومن ثم فإن النخبة الساعية للارتباط مع الغرب سوف تسعى لتفعيل التعاون مع إسرائيل وتنشيطه، ولن يصدهم أردوغان حتى لا يتهم بمحاولة أسلمة الدولة.

**مستقبل العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية (سيناريوهات المستقبل):**

وصف أحد كبار قادة الجيش الإسرائيلى فوز حزب العدالة والتنمية، الموصوف بأنه إسلامى التوجه فى الانتخابات التشريعية التركية التى جرت فى ٣ نوفمبر ٢٠٠٢، بأنه كارثة على العلاقات الإسرائيلية - التركية، فى الوقت الذى ذكر فيه مسئول سياسى آخر أن على إسرائيل أن تحترم اختيار الناخب التركى. ومهما كانت درجة صدق أى من هذين المسئولين الإسرائيليين؛ فإن النجاح الذى حققه حزب العدالة والتنمية يتطلب استشراف مستقبل العلاقات الإسرائيلية - التركية، خاصة بعد التحول النوعى الذى طرأ على الساحة السياسية التركية.

عموما، فى ضوء الأدبيات التى تناولت مسيرة العلاقات الإسرائيلية - التركية (تاريخيا وحاليا)، هذا من جانب، والتصريحات التى يصدرها صناع القرار فى إسرائيل وتركيا من جانب آخر، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات

لمستقبل العلاقات الإسرائيلية - التركية، فى ظل حزب العدالة والتنمية الذى يسيطر على رئاسة الدولة والوزراء فى تركيا؛ هى:

• **السيناريو الأول:** أن إسرائيل تدرك جيدا أن هناك مؤسسات متعددة تسهم فى صناعة السياسة الخارجية التركية، وأن مجلس الأمن القومى الذى يسيطر عليه العسكريون الأتراك، هو الحاكم الفعلى، وليس مجلس الوزراء، ومن ثم فإن هامش المناورة أمام حزب العدالة والتنمية وحكومته سوف يكون هامشا محدودا، لن يسمح بإجراء تغييرات جذرية على السياسة الخارجية التركية، خاصة تجاه إسرائيل، فضلا عن أنهم يدركون جيدا براجماتية الجناح الذى انشق عن التيار الإسلامى التركى، وأسس حزب العدالة والتنمية. كل هذه العوامل تعمل لصالح استمرار العلاقات القائمة حاليا بين الدولتين على الأقل فى المنظور القريب والمتوسط.

• **السيناريو الثانى:** أن نجاح حزب العدالة والتنمية أثبت لإسرائيل عدم شعبية أجنحة النخبة التركية التى تدعو إلى دعم العلاقات بين البلدين وتعزيزها، ومن ثم تراجع القاعدة الشعبية الداعمة لتوثيق العلاقات مع إسرائيل. من هنا فإن النخبة الإسرائيلية لديها الحق فى القلق؛ لأنها تدرك أنه من المحتمل حدوث تراجع فى العلاقات مع تركيا، فى تراجع التأييد الشعبى أحيانا، والرفض أحيانا أخرى.

كما أن سيطرة حزب العدالة والتنمية على البرلمان، وتشكيله حكومة، يقوض أساس العلاقات الإسرائيلية - التركية التى تنامت تاريخيا بسبب تماثل النخبة فى البلدين، بوصفهما ينتميان إلى العالم الغربى المتناقض مع المحيط الشرقى، بما يفرض عليهما التعاون والتنسيق والتحالف. ولكن مع المتغير الجديد، لم يعد هذا التماثل قائما، بل قد يرى أعضاء النخبة الجديدة فى تركيا أن النخبة الحاكمة فى كل من إيران ومصر وسوريا أقرب إليهم من النخبة الغربية الحاكمة فى إسرائيل.

فضلا عن أن الشعب التركى عندما اختار حزب العدالة والتنمية التركى قد حسم خيار الهوية لصالح الهوية الإسلامية، وليس الغربية (نسبيا)، وهذا لن يكون فى صالح العلاقات التركية - الإسرائيلية.

• **السيناريو الثالث:** يمكن استشراف مستقبل العلاقات الإسرائيلية - التركية، استنادا إلى طبيعة العلاقة فى فترة الدراسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٦) التى شهدت تطورا واضحا فى شتى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، يمكن أن تؤدى فى المرحلة المقبلة إلى تعاظم الشراكة، وذلك استنادا إلى كثير من المؤشرات:

- إن العلاقات العسكرية التى كانت قائمة فى خلال فترة الدراسة، تشير إلى وصولها إلى مرحلة التعاون الاستراتيجى، بل هى فى الاتجاه التعاظمى. ويؤكد ذلك مجالات التعاون العسكرى التى اشتملت على بيع مختلف أنواع الأسلحة الإسرائيلية للجيش التركى، وقيام مشاريع عسكرية مشتركة، وإجراء مناورات جوية وبحرية وبرية، وإجراء حوارات استراتيجية مستقبلية بين الطرفين.
- شهد المجال الأمنى والاستخبارى تطورا متصاعدا، خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١؛ إذ قامت الصناعات الجوية الإسرائيلية بتصنيع قمر صناعى للتجسس من نوع "أفق ٣" لحساب تركيا، ولا يزال التعاون الأمنى والاستخبارى يشهد تطورا، فقد ذكرت التقارير أن المخابرات التركية استعانت بالمخابرات الإسرائيلية، لكشف مواقع حزب العمال الكردستانى، بهدف ضربها على خلفية التوترات التى حدثت بين تركيا وحزب العمال الكردستانى فى أواخر عام ٢٠٠٧، وما تلاها من تطورات تمثلت فى توغل الجيش التركى فى شمال العراق.

ومن ثم، فبغض النظر عما سوف تتخذه حكومة عبد الله جول من إجراءات أو خطوات تجاه العلاقات التركية - الإسرائيلية، وعما سوف يكون عليه موقف قيادات الجيش من هذا الأمر؛ فإن هذا السيناريو يرجح استمرار العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية وتناميها، فى المرحلة المقبلة. وهو أكثر السيناريوهات توقعا.

**فى ضوء ما تقدم يطرح البحث التساؤل المهم الآتى:**

**ما المطلوب عربيا لمواجهة خطر تنامى العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية وتطورها؟**

فى ضوء التهديدات التى تشكلها العلاقات الإسرائيلية - التركية على الأمة العربية وعلى أمنها القومى (السياسى، والعسكرى، والاقتصادى، والمائى)، ومصالحها المختلفة، يبقى السؤال المهم: **ما البدائل والخيارات العربية التى يمكن للعرب اتخاذها لمواجهة هذا المشروع الخطير، فى ظل محدودية الخيارات**، وغياب استراتيجية عربية موحدة، **للدفاع عن حقوق العرب وأمنهم القومى؟**

- تعبئة الجهود العربية وحشدها والتنسيق بين جميع الدول العربية لبلورة موقف عربى موحد.
- استخدام خيار الدبلوماسية القائم على أساس استراتيجية مخططة وموحدة مع تركيا يمكن أن يؤدى إلى نتائج إيجابية - خاصة فى ظل سيطرة حزب العدالة والتنمية فى تركيا على رئاسة الوزراء والدولة معا، شريطة أن يشمل العمل الدبلوماسى تنسيق موضوع العلاقات الاقتصادية العربية - التركية، وذلك بهدف بيان أهمية ما يمكن أن تقدمه الدول العربية لتركيا فى مجالات التجارة والاستثمار والتمويل... إلخ.

- يجب أن يشمل العمل الدبلوماسى تسوية مسألة الحدود الدولية بين تركيا وسوريا من جهة والعراق، من جهة أخرى.
- على الدولة العراقية بعد تحررها من الاحتلال الأمريكى، وسوريا أيضا، أن تعتمدا على الأداة الإعلامية والدبلوماسية بكفاءة، وتوظيف المنظمات الدولية، لمواجهة التعنت التركى، وتنصله من الالتزام بتطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالحدود والمياه.
- إعادة صياغة العلاقات الثقافية العربية - التركية وتعميقها، بهدف جسر الهوة، وتغيير الصورة النمطية لكلا الطرفين التى طالما استحضرها كل طرف، بناء على الإرث التاريخى السابق؛ أى زيادة التبادل الثقافى والمعرفى القائم على تخطى مراحل التاريخ السابق، والارتكاز على تنمية العلاقات المستندة إلى المصالح المشتركة، والجوار الجغرافى، والشراكة الحضارية.

**الهـــوامش:**

(١) عونى السبعاوى (١٩٩٨): "موقف تركيا من قيام دولة إسرائيل"، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، ع٢، الدوحة، ص٩-٢٣.

(٢) جهاد عودة (يوليو، ٢٠٠٣): "التحالف العسكرى الإسرائيلى - التركى"، السياسة الدولية، السنة ٣٩، ع١٥٣، ص٣٢٢-٣٣٠.

(٣) هشام عبد العزيز (٢٠٠١): "العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية"، مجلة جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص٦-٤٠.

(٤) وصل العزاوى (١٩٩٨): "أبعاد التعاون الإسرائيلى - التركى"، دراسات استراتيجية، ع٥، ص٢٥٨-٣٦٢.

(٥) هشام عبد العزيز، مرجع سابق، ص٦-٤٠.

(٦) أفرايم عنبر (١٩٩٦): "التعاون العسكرى الإسرائيلى - التركى"، ترجمة: الدار العربية، القاهرة، ص١٣-٦٢.

(٧) راسم قاسم (ديسمبر، ١٩٩٧): "العلاقات العسكرية التركية - الإسرائيلية"، تقديرات استراتيجية، ع٦، ص٤٨-٥٠.

(٨) جهاد عودة، مرجع سابق، ص٣٢٢-٣٣٠.

(9) A. Nachmani, (1998): "The Remarkable Turkish - Israeli Tie Middle East". vol. 2, p.25.

(١٠) خالد عبد الله (مايو، ١٩٩٨): "العلاقات العسكرية التركية-الإسرائيلية: تعاون تسليحى وتدريبى، أم تحالف استراتيجى"، تقديرات استراتيجية، ع٧٤-٧٥، ص٣١-٤٣.

(١١) أحمد دياب (أكتوبر، ٢٠٠٤): "تركيا وإسرائيل، أزمة عابرة أم منافسة قادمة؟"، السياسة الدولية، ع١٥٨، المجلد ٣٩، ص١٦٧.

(١٢) هشام عبد العزيز، مرجع سابق، ص٦-٤٠.

(١٣) ألن ماكوفسكى (٢٠ أكتوبر، ٢٠٠١): "العلاقات التركية - الإسرائيلية، مازالت قوية فى جوهرها"، صحيفة الأنباء.

(١٤) برزيلي، أ. (أغسطس، ٢٠٠١): "الصديقة الثانية"، مختارات إسرائيلية، القاهرة، السنة ٧، ع٨٠، ص٦٢.
(١٥) جهاد عودة، مرجع سابق، ص٣٢٢-٣٣٠.
(١٦) هشام عبد العزيز (٢٠٠٠): "التقارب التركي من إسرائيل في التسعينيات"، مجلة البصائر، المجلد٥، ع٢، ص٩٥-١٣٢.
(١٧) معن الحلقي (سبتمبر، ١٩٩٦): "الصادرات العسكرية الإسرائيلية في التسعينيات"، مجلة الأرض، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ع٩، ص٢٧.
(١٨) نزار أغرى (١٩٩٧): "الاتفاق التركي - الإسرائيلي للتعاون العسكري والأمني"، شئون الأوسط، بيروت، ص١١٤.
(١٩) إدجار أوبالانس (ديسمبر، ١٩٩٨): "الارتباط الإسرائيلي - التركي"، مجلة الحرس الوطني، الرياض، ع١٧٩، ص٦٠.
(20) Efraim, Inbar (Jue, 2001): "Regional Implications of the Israeli-Turkish Strategic Partnership". vol. 5, no. 2-June.
(٢١) برزيلي، أ. (أكتوبر، ٢٠٠١): "حول العلاقات بين إسرائيل وتركيا"، مختارات إسرائيلية، القاهرة، السنة ٧، ع٨٠، ص٦٥.
(٢٢) جهاد عودة، مرجع سابق، ص٣٢٢-٣٣٠.
(٢٣) وصال العزاوي، مرجع سابق، ص٢٥٨-٣٦٢.
(٢٤) أفرايم عنبر (مارس، ١٩٩٩): "الشراكة الاستراتيجية بين تركيا وإسرائيل" (مترجم)، مجلة كنعان، مركز إحياء التراث العربي، ع٩٥، ص٣١-٣٨.
(٢٥) رضا هلال (١٩٩٩): "السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، والصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي"، دار الشروق، القاهرة، مصر.
(٢٦) هشام عبد العزيز، مرجع سابق، ص٩٥-١٣٢.
(27) N, Lechery (1998): "Israel and Turkey: Deeping Ties and Strategic Implications 1995 - 1998". Israel, Affairs, vol.1.

(28) A. Osullivan (1997): "Defense Ties With Turkey Bolstered,". The Jerusalem Post International. 9, p.4.

(٢٩) هشام عبد العزيز، مرجع سابق، ص٩٥-١٣٢.

(30) A. Nachmani, (1998): "The Remarkable Turkish - Israeli Tie Middle East". vol. 2, p.25.

(٣١) هشام عبد العزيز، مرجع سابق، ص٩٥-١٣٢.

(٣٢) قناة أبوظبي الفضائية (٢ مايو، ٢٠٠١): "تقرير إخباري"، الساعة الرابعة مساء.

(٣٣) عبد الجليل المرهون (٧ ديسمبر، ٢٠٠١): "العلاقات التركية - الإسرائيلية وبعض تطوراتها الراهنة"، صحيفة الرياض السعودية.

(٣٤) هشام عبد العزيز (٢٠٠١): "العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية"، مجلة جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص٦-٤٠.

(٣٥) نزار آغري، مرجع سابق، ص١١١.

(٣٦) هشام عبد العزيز، مرجع سابق، ص٦-٤٠.

(٣٧) المرجع السابق، ص٩٥-١٣٢.

(٣٨) راسم قاسم، مرجع سابق، ص٤٨-٥٠.

(٣٩) وصال العزاوي، مرجع سابق، ص٢٥٨-٣٦٢.

(40) Efraim, Inbar (Jue, 2001): "Regional Implications of the Israeli-Turkish Strategic Partnership". vol. 5, no.2-June.

(41) Pipes, Daniel (1997 - 1998): "Anew Axis: The Emerging Turkish - Israel Entente". National Inerests, no, 50, p.38.

(٤٢) جهاد عودة، مرجع سابق، ص٣٢٢-٣٣٠.

(٤٣) المرجع السابق، ص٣٢٢-٣٣٠.

(٤٤) برزيلي، أ، مرجع سابق، ص٦٢.

(٤٥) جهاد عودة، مرجع سابق، ص٣٢٢-٣٣٠.

(46) Pipes, Daniel (1997 - 1998): "Anew Axis: The Emerging Turkish - Israel Entente". National Inerests, no.50, p.38.

(٤٧) هشام عبد العزيز، مرجع سابق، ص٩٥-١٣٢.

(٤٨) سها الباشا (يوليو، ١٩٩٨): "تطور العلاقات بين إسرائيل وتركيا والدول العربية المجاورة"، الباحث العربى، ع٤٨، ص١٩-٣٦.

(٤٩) جهاد عودة، مرجع سابق، ص٣٢٢-٣٣٠.

(٥٠) سيف على حسنى (يناير، ٢٠٠١): "العلاقات الإسرائيلية - التركية والأمن القومى الإيرانى"، مجلة البينة، ص٢-١٠.

(٥١) هشام عبد العزيز، مرجع سابق، ص٩٥-١٣٢.

(٥٢) المرجع السابق، ص٩٥-١٣٢.

(٥٣) يوسى ملمان (١٩٩٩): "خبراء إسرائيليون ساعدوا تركيا فى مكافحة حركة المتمردين الأكراد"، (ترجمة: مركز الأهرام، القاهرة). مختارات إسرائيلية، ع٥١، ص٣٤.

(٥٤) هشام عبد العزيز، مرجع سابق، ص٦-٤٠.

(٥٥) دانيال بايبس (مايو، ١٩٩٨): "بروز التعاون التركى - الإسرائيلى"، مجلة البيان، ع١٢٥، ص١١٣-١١٧.

(٥٦) أورى لوبرانى (١٩٩٧): "العلاقات بين إسرائيل ودول الجوار المحيطة بالعالم العربى: تركيا وإيران وإثيوبيا"، ترجمة: الدار العربية، القاهرة، مصر.

(٥٧) دانيال بايبس، مرجع سابق، ص١١٣-١١٧.

(٥٨) نزار آغرى، مرجع سابق، ص١١٥.

(59) R, Olson (1997): "Turkey Syria Relations Since the Gulf Was". Kurdistan Water, Middle East. Policy, vol. 5, no.1.

(٦٠) جلال معوض (نوفمبر، ١٩٩٨): "التقارب العسكرى التركى - الإسرائيلى"، المستقبل العربى، ع٢٣٧، ص٥-١٢.

(٦١) نبيه الحسامى (٩ أكتوبر، ١٩٩٧): "إسرائيل تحتل المرتبة الخامسة بين الدول المصدرة للسلاح"، صحيفة الحياة اللبنانية.

(٦٢) عبد الفتاح الرشدان (مارس، ٢٠٠١): "التعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل ومخاطره على الأمن القومى العربى"، شئون عربية، ع١٠٥، ص١٢٤-١٤١.

(63) Hersh, S. (21 June, 2004): "PLAN B - The Kurdish Gambit, The New Yorker, p.27.

(٦٤) معمر الخليل (١٣ مايو ٢٠٠٣): "الموساد وكردستان العراق، أهداف ومخططات".

http://www.almoslom.net/figh-wagi3/show-news-comment-maincfm?id=128

(65) N, Lechery (1998): "Israel and Turkey: Deeping Ties and Strategic Implications 1995 - 1998". Israel Affairs, vol.1.

(66) Efraim, Inbar (Jue, 2001): "Regional Implications of the Israeli-Turkish Strategic Partnership". vol.5, no.2-June.

(٦٧) جلال معوض، مرجع سابق، ص٥-١٢.

(68) Washburn, J. (29 December, 1998): "Power Bloc: Turkey and Israel Lock Arms". Progressive, p.21.

(٦٩) سها الباشا، مرجع سابق، ص١٩-٣٦.

(٧٠) خالد حنفى على (يوليو، ٢٠٠٣): "العلاقات الأمريكية التركية"، السياسة الدولية، ع١٣، المجلد ٣٨، ص٢٢٢-٢٢٥.

(٧١) وصال العزاوى، مرجع سابق، ص٢٥٨-٣٦٢.

(٧٢) عبد الفتاح الرشدان، مرجع سابق، ص١٢٤-١٤١.

(73) A, Nachmani, (1998): "The Remarkable Turkish - Israeli Tie Middle East". vol, no.2, p.25.

(٧٤) عبد الفتاح الرشدان، مرجع سابق، ص١٢٤-١٤١.

(75) See James Bruce, "Alliance With Turkey Inflames Old Foes". Jane's Defence Weekly, 19 rkish - Israeli June 1996.

(76) A, Markovsky (2000): "The Turkish - Israeli - Triangle". Center Begin and Sadat for Strategic Studies at Bae-Ilan University.

(٧٧) هشام عبد العزيز، مرجع سابق، ص٦-٤٠.

(٧٨) سها الباشا، مرجع سابق، ص١٩-٣٦.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية